الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية (19 مارس 1962)
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
رقم: ..... /2024

مستخرج من محضر المجلس العلمي للكلية
المنعقد بتاريخ 2024/12/03

بناءا على طلب المصادقة على تقارير كل من الدكتور **برقوق يوسف** والدكتور **بكار فتحي** من جامعة غليزان كخبراء للمطبوعة الجامعية للدكتور **بوجلال عمر** والموسومة بـ«**النظم السياسية المقارنة -1-**»، موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس **تخصص** علوم سياسية..

بعد الإطلاع على تقارير الخبرة الذي أكد على قابلية المطبوعة لتكون مرجع يعتمد عليه الطالب في مساره البيداغوجي.

بعد المناقشة والمداولة أبدى المجلس العلمي رأيه **بالموافقة** على المصادقة على تقارير الخبرة وإعتمادها كمطبوعة جامعية.

حرر بسيدي بلعباس في **2024/12/03**

رئيس المجلس العلمي

أ.د. محي الدين عبد المجيد
رئيس المجلس العلمي

عميد الكلية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سيدي بلعباس
عميد الكلية
طيب إبراهيم وس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة محاضرات حول مقياس:

"النظم السياسية المقارنة 1"

لفائدة طلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية.

إعداد: د بوجلال عمر

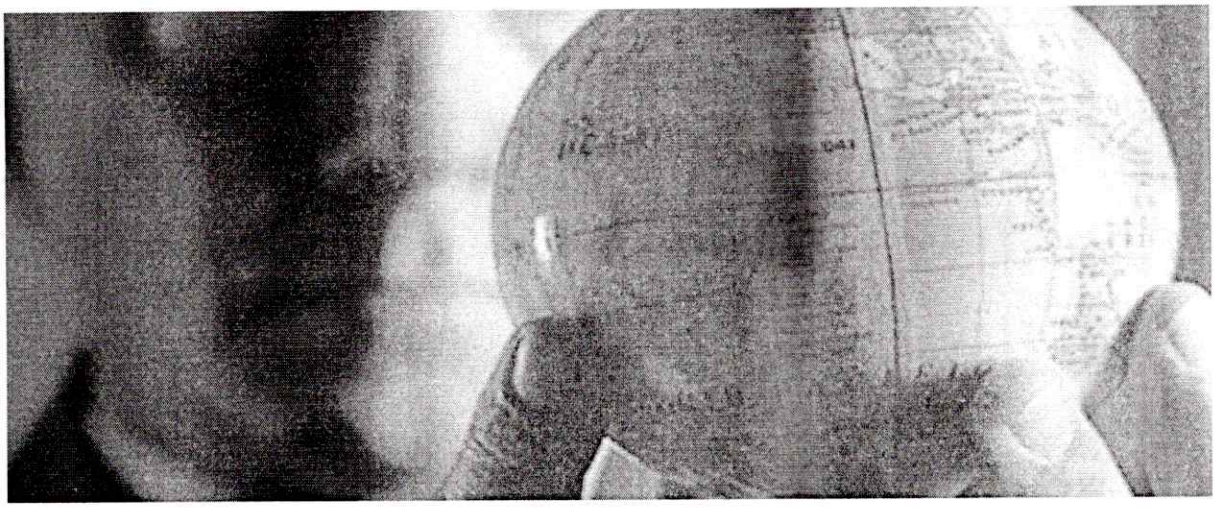

السنة الجامعية: 2024-2025 .

برنامج المحاضرات

السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

مقياس: النظم السياسية المقارنة 1 (السداسي الثالث)

البرنامج:

المكتسبات القبلية

أهداف المقياس

خريطة ذهنية خاصة بالمقياس

معلومات حول المقياس

مُلخّص المقياس

مقدّمة عامة

المحور الأول: ماهية النظام السياسي

1-1 تعريف النظام السياسي

2-1 خصائص النظام السياسي

3-1 أنواع الأنظمة السياسية

المحور الثاني: المقارنة ومبرّراتها

1-2 مفهوم المقارنة

2-2 مبرّرات المقارنة

3-2 تطوّر الدراسات السياسية المقارنة

4-2 خطوات المقارنة

المكتبة العلمية

المحور الثالث: بيئة النظام السياسي

3-1 المقدّرات الجغرافية والسكانية

3-2 الهيكل الاقتصادي والاجتماعي

3-3 الميراث التاريخي والثقافي

3-4 الثقافة السياسية

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
نائب رئيس قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

المحور الرّابع: التصنيفات الكبرى للنظم السياسية المعاصرة

4-1 النظم الديمقراطية

4-2 النظم الشمولية

4-3 النظم التسلطية

المحور الخامس: المداخل النظرية لدراسة النظم السياسية المقارنة

5-1 المدخل البنائي الوظيفي

5-2 المدخل النخبوي

المحور السادس: مقاربات دراسة وتصنيف النظم السياسية المقارنة

6-1 الاقتراب المؤسّسي

6-2 الاقتراب النّسقي

6-3 الحكومات المقارنة

المكتسبات القبلية:

قبل الولوج في محتوى الدرس لا بد من التأكد من أن الطالب لديه رصيد معرفي خاص يؤهّله للتفاعل الإيجابي مع المحاضرة ويستقيم فهمه وبالتالي تحقيق الأهداف المسطّرة من خلال هذا الدرس، وهذه المكتسبات القبلية تتمثّل في:

- المواضيع التي تم دراستها في التكوين القاعدي للسنة أولى ليسانس علوم سياسية، لاسيما تلك المرتبطة بالفكر السياسي، علم الاجتماع، مدخل لعلم السياسة، المنهجية، والخاصة بتطوّر الاجتماع البشري السياسي عموماً، والنظم والأنساق الاجتماعية الفرعية، السلطة، الدولة، العلاقات الدولية، والفصل بين السلطات.

- تاريخ الفكر السياسي، لاسيما أفكار الفلاسفة المساهمين في فهم العلاقات الإنسانية والاجتماعية في شقّها السياسي، والمؤسسين للنظريات السياسية المفسّرة للنظم السياسية.

- مدخل للعلوم القانونية في فرعه القانون الدستوري، والخاص بأنماط نظم الحكم الدستورية.

أهداف المقياس:

نسعى من خلال المحاضرات المقدّمة من خلال هذا المقياس، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **يستعيد** الطالب المكتسبات القبلية المتعلقة بمادة النظم السياسية المقارنة (القانون الدستوري، الدستور، الدولة، أنظمة الحكم..).

- **يستخرج** الطالب أهم العناصر المكونة لمقياس النظم السياسية المقارنة وبالتالي تمييزها عن المقاييس العلمية الأخرى.

- الطالب يصبح قادر على **تمييز** المعارف المنهجية المتعلّقة بمقياس النظم السياسية المقارنة.

- **إكتساب** الطالب مجموعة من المعارف تجعله يصف مفهوم النظام السياسي والمفاهيم المرتبطة به.

- الطالب يصير بإمكانه **تصنيف** المراحل المختلفة التي مر بها تطور دراسة النظم السياسية المقارنة.
- **يلاحظ** الطالب مجموعة من النماذج للنظم السياسية المختلفة.
- يقوم الطالب **بتفسير** أسباب الاختلاف بين أنواع النظم السياسية، وبالتالي تصبح لديه القدرة على تصنيفها.
- يصبح بإمكان الطالب **تصنيف** الأنظمة عبر توظيفه لخصائص الأنظمة السياسية التي اكتسبها من خلال المادة واسقاطه على مختلف الأنظمة باختلاف أماكن تواجدها.
- تصبح للطالب القدرة على **التنبؤ** بمآلات النظم السياسية، كونه اكتسب آليات التحليل المنهجية الخاصة بالأنظمة السياسية من خلال المادة.
- يصير الطالب بإمكانه **فتح نقاش** حول أي نظام سياسي قائم، لاكتسابه أدوات التحليل.

خريطة ذهنية للمقياس

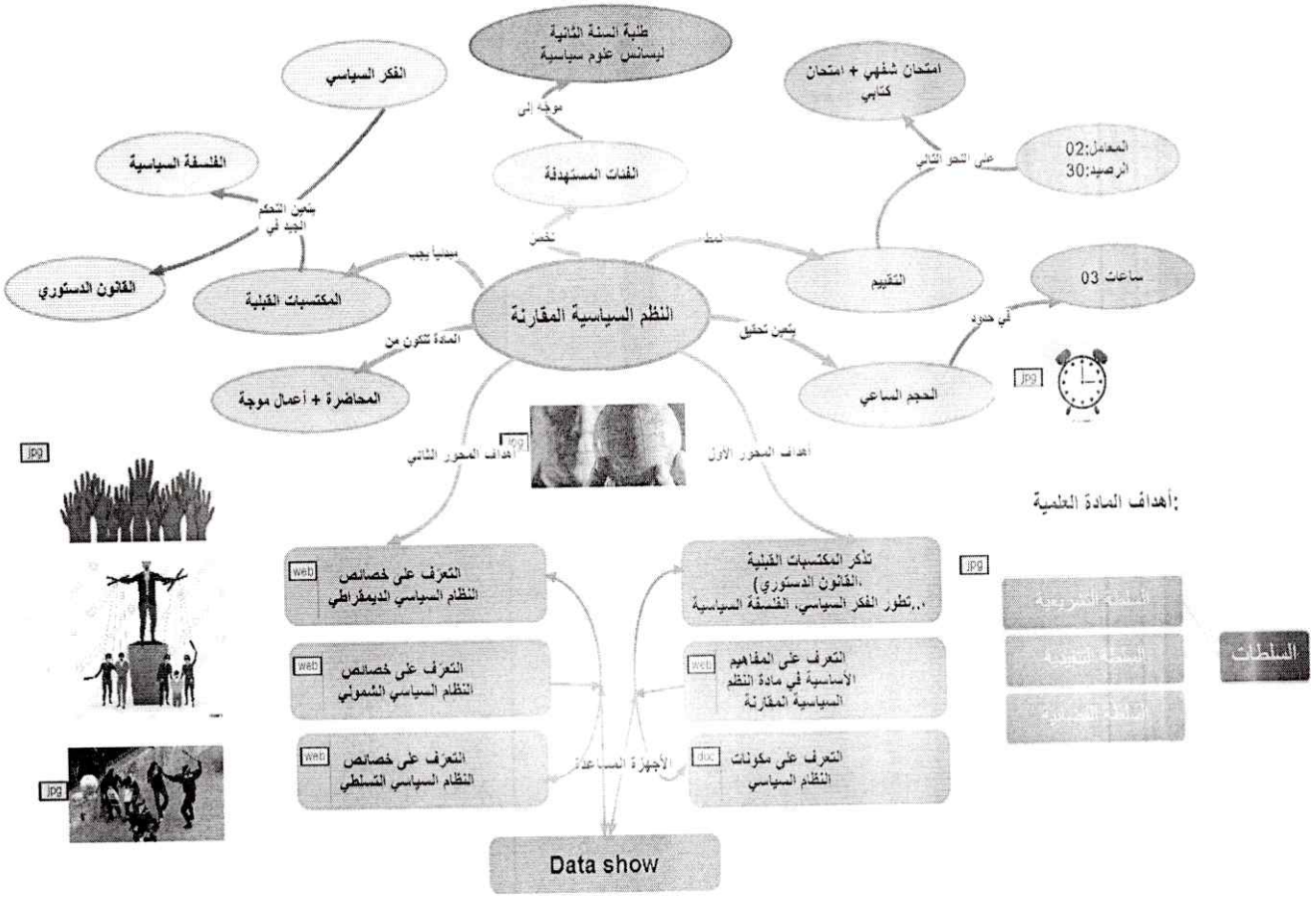

معلومات حوس المقياس:

جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس

كلية الحقوق والعلوم السايسية.

قسم العلوم السياسية.

المقياس: النظم السياسية المقارنة 1.

الفئة المستهدفة: السنة الثانية ليسانس –جذع مشترك–.

وحدة تعليم أساسية. الرصيد: 6.00 –: المعامل 03.

الحجم الساعي: ساعة ونصف أسبوعياً.

التوقيت: ابتداء من 12.30 إلى 14.00.

القاعة: قاعة المحاضرات 01.

معلومات حول الأستاذ: بوجلال عمر أستاذ محاضر ب.

التواصل عبر: omar.boudjellal@univ-sba.dz

أو omar-science-po@outlook.com

ملخّص المقياس:

يعتبر مقياس النظم السياسية المقارنة من الوحدات التعليم الأساسية ضمن التكوين البيداغوجي للسنة الثانية جذع المشترك علوم سياسية، برصيد 6.00 ومعامل 03، نظراً لكونه يدخل ضمن الأهداف الأساسية للتكوين الأولي لطالب العلوم السياسية، بما يضمنه من تزويد الطالب من معارف وخبرات تجعله قادراً على فهم سلوك النظام السياسي سواء الداخلي أو في إطاره الدولي، كما تزوّده أيضاً بالآليات التي تمكّنه من توظيف تلك المعارف في تحليل وتفسير والمقارنة بين مختلف التنظيمات السياسية، وبالتالي يصبح قادراً على التنبؤ بمألات الظواهر السياسية التي تحدث ضمن إطار النظم السياسية.

مقدّمة:

تُعدّ النظم السياسية من أهم المواضيع التي يدرسها حقل العلوم السياسية، حيث تهدف إلى فهم تركيبة تلك الأنظمة، وعلاقاتها بمختلف النظم والأنساق الفرعية المُشكّلة للنظام الاجتماعي، كما تسعى إلى فهم الكيفية التي تُدار بها المجتمعات وتنظم شؤونها العامة. وتختلف هذه الأنظمة من مُجتمع إلى آخر، على خلفية تنوّع العوامل المشكلة والمؤثّرة في أنماطها على سبيل المثال: التاريخ، الثقافة، والجغرافيا. ونتيجة لذلك، أصبح من الضروري دراسة الأنظمة السياسية بشكل مقارن لفهم أوجه التشابه والاختلاف بينها، وكذلك التعرف على مزايا وعيوب كل نظام.

إنّ دراسة الأنظمة السياسية المقارنة تمكّن الباحثين من تحليل كيفية عمل تلكم الأنظمة لاسيما توزيع السلطة واتخاذ القرارات، كما تتيح لهم فهم العلاقات بين المؤسسات السياسية المختلفة، مثل السلطة التشريعية، التنفيذية، والقضائية. وتساعد هذه المقارنات في توضيح العلاقة بين الدولة والمجتمع، وكيفية تأثير الأيديولوجيات السياسية والانظمة الاقتصادية في تشكيل هذه النّظم.

كما أنّ البحث في الأنظمة السياسية المقارنة، يُمكِّن من استكشاف مفاهيم أساسية كالديمقراطية، التسلّطية، الشّمولية، الأنظمة الهجينة وغيرها، وكذلك الكشف عن المتغيّرات التي تساهم في استقرار الأنظمة السياسية أو تؤثّر فيها. علاوة على ذلك، يُساهم هذا النوع من الدراسات في تعزيز فهمنا لآليات الحكامة الجيّدة وطرق البناء المؤسّسي للأنظمة.

بناء على ما تقدّم ذكره، فإنّنا نهدف أساساً من خلال هذه المحاضرات المقدّمة لطلبة العلوم السياسية مستوى السنة الثانية جذع مشترك، إلى تزويد الطّالب بجملة من المواضيع التي تخصّص مقياس النظم السياسية المقارنة، إضافة إلى الكشف عن أهم المفاهيم المنتمية لهذا الحقل العلمي، وكذا المداخل النظرية الرئيسية المفسّرة للظواهر المرتبطة بالنسق

السياسي بصفة عامة. فضلاً على المقارنة بين أبرز أنماط الأنظمة السياسية المنتشرة على الساحة العالمية وإبراز آليات عملها.

المحور الأول: ماهية النظام السياسي

سنحاول من خلال هذا المدخل النظري، الإشارة إلى أهم التعاريف التي سيقت للنظام السياسي، وكذا التعرّض إلى الخصائص المُميّزة له عن باقي المفاهيم المجاورة كالمجتمع والدولة وغيرها.

1-1 تعريف النظام السياسي

تختلف التعاريف المقدّمة لمفهوم النظام السياسي باختلاف المدارس الفكرية، إلا أن ما يميّز تلك التعاريف أنها تركّز على البُنى المشكّلة للنظام السياسي:

أ- **المدرسة التقليدية (الدولاتية أو القانونية):**

يرى أنصار المدرسة التقليدية أن النظام السياسي هو عبارة عن مجموع المؤسّسات الرسمية التي تتوزّع من خلالها آليات التقرير السياسي كمرادف لمفهوم نظام الحكم والدولة، وبهذا المنطلق يمكن القول أن النظام السياسي هو مفهوم حديث ظهر مع تشكّل مفهوم الدولة وما تتضمّنه من مؤسّسات رسمية. ويشير **ماكس فيبر (Max Weber)** في هذا الإطار، من خلال أعماله حول النماذج المثالية للسلطة والشرعية، أن النظام السياسي هو الإطار الذي يُستخدم فيه العنف الشرعي من قبل الدولة للحفاظ على النظام وتطبيق القوانين.

وفي هذا الشأن، تم الإشارة إلى هذا التوجّه الذي يرتكز في تعريفه للنظام السياسي على المؤسّسات الرسمية على أنه جزء من القانون الدستوري، نظراً للترادف بينها في موضوعها، وعليه عرّف **جورج بيدرو** (George Pidro) -باعتباره أحد رواد هذا التوجّه- عرّف النظام السياسي على أنه "كيفية ممارسة النّظام في الدّولة" كتعبير آخر لتعريف ماكس فيبر المشار إليه سابقاً.

ب- **المدرسة الحديثة:**

حين يرى أنصار المدرسة الحديثة أن تعريف النظام السياسي أوسع من ذلك، بحيث يُشيرون إلى أن التركيز يجب أن يشمل كل من يؤثّر ويتأثّر بمسألة السُلطة السياسية

وتوزيعها في المجتمع، وبهذا يصبح النظام السياسي حسب **غابرييل آلموند** (**Gabriel Almond**): يمثّل "مجموعة من التفاعلات التي تشمل السلطات والمؤسسات والسياسات التي تضع القواعد وتنفذها وتوزع الموارد في المجتمع". بحيث يركز تعريف آلموند على المؤسسات السياسية ودورها في تنظيم المجتمع.

كما يرى **ديفيد إيستون** (**David Easton**): والذي يُعد من أبرز العلماء الذين طوروا نموذجًا تحليليًا لفهم النظام السياسي، على أن الأخير يمثّل "العملية التي يتم من خلالها تخصيص القيم بشكل رسمي في المجتمع"، بحيث يركز هذا التعريف على عملية صنع القرار السياسي، إذ يعتبر النظام السياسي كيانًا يستجيب لمطالب المجتمع ويعالجها من خلال قرارات رسمية عبر عمليات المدخلات والمخرجات وكذا التغذية الاسترجاعية.

من جهة أخرى، **روبرت دال** (**Robert Dahl**) أن النّظام السياسي هو عبارة عن "نمط مُستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة". ويعرّفه **هارولد لاسويل** (**Harold Lasswel**) أنّه "النّفوذ وأصحاب النّفوذ على أساس مفهوم القوّة المفسّرة بالجزاء المتوقّع".

وفي الفكر العربي نجد العديد من التعاريف التي سيقت للنظام السياسي ترتكّز في مُجملها حول الأبعاد التي ساقها الفكر الغربي، وعلى سبيل المثال يُشير **إبراهيم درويش** إلى أن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تُترجم أهداف المجتمع وخلافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية تمثّلت في المؤسّسات السياسية.

إن القاسم المشترك بين هذه التعاريف هو النظر إلى النظام السياسي باعتباره جزء من النظام الكلّي أي النظام الاجتماعي، ولكنّهم يختلفون في تحيّزهم للنظام السياسي بخاصية رئيسية، فنجد **إيستون** يغلب ظاهرة القوة وتوزيعها في مؤسّسات النظام السياسي والسلوك الذي تسلكه الجماعات في هذه المؤسّسات في سبيل صنع القرار السياسي، أما **لاسويل** فقد

ركّز على مفهوم النفوذ، وألموند يركّز على مفهوم الوظيفة وما يصحبها من قوة تتضمن عنصر الجزاء، **ودال** ركّز على السلطة، في حين ركّز **فيبر** على الاكراه المشروع.

نظام الحكم:

نظام الحكم هو جزء من النظام السياسي ويشير إلى الطريقة التي تُمارس بها السلطة بين المؤسّسات الرسمية للدولة، أي كيفية توزيع السلطة بين المؤسسات الرئيسية (الرئيس، الحكومة، البرلمان)، وكيفية تولّيها وصلاحياتها وتفاعلها فيما بينها.

وعلى هذا الأساس تتعدّد أنظمة الحكم وتتنوّع حسب العلاقة بين مؤسّسات النظام، فقد يكون النظام رئاسياً في حالة كان الفصل جامداً بين المؤسّسات الرسمية للدولة (السلطة التنفيذية والتشريعية)، وقد يكون برلمانيا إذا كانت تميل السّلطة لصالح المؤسّسة التشريعية مقابل التنفيذية وغيرها.

خصائص النظام السياسي:

يتميّز النظام السياسي بمجموعة من الخصائص تتمثّل في:

يتباين النظام السياسي عن المفاهيم المشابهة كالدولة ونظام الحكم وغيرها، "**بالأقدية**" كون أن تكوُّن الجماعة البسيطة –عن طريق الهجرة والحروب والتجارة وغيرها– وانقسامها إلى حُكّام ومحكومين، ظهر معه النظام الاجتماعي الكلي وتجزّأ إلى أنظمة فرعية، كالنظام اللغوي وهو الشكل الذي يوضّح كيف تتم العملية الاتصالية بين مكونات تلك الجماعة، والنظام الاقتصادي وهو الإطار الذي يمثّل العمليات الاقتصادية التي تتم داخل تلك الجماعة كطريقة البيع والشراء والمقايضة وغيرها، فضلا على النظام السياسي الذي يحدّد توزيع القوة داخل هذه الجماعة وجهة امتلاك السلطة أكانت ممثلة في فرد (شيخ قبيلة أو عشيرة..) أو جماعة أو مؤسّسة.

بناءً على ذلك، فإن النظام السياسي يتميّز عن الأنظمة الفرعية للنظام الاجتماعي الكلي أيضاً كونه **يحتكر السُلطة عن طريق امتلاكه لوسائل القوة والنفوذ**، ولا ينازعه فيها أي من الأنظمة الأخرى، وبهذا يكون النظام السياسي **ينشط في بيئة داخلية وخارجية**

بمعنى أنه لا ينشط في فراغ. فالنظام السياسي بهذا المعنى يتفاعل مع الأنظمة الخارجية الأخرى ومثال ذلك على الساحة الدولية من خلال السياسات الخارجية والدبلوماسية.

إضافة إلى ذلك، فالنظام سياسي يحتاج إلى **شرعية** تدعمه وتمنحه الحق في احتكاره للسلطة وامتلاكه لوسائل القوة والنفوذ، فالشرعية قد تكون مستمدة من القانون والدستور أو التقاليد مثل بعض الملكليات الوراثية، أو الانتخابات على الطريقة الديمقراطية، أو الأيديولوجيا التي تروج لها الدولة وتكون غالباً في الدول ذات الحكم الشمولي.

كما يمتيّز النظام السياسي كونه **يضم مجموعة من المؤسّسات** تقوم **بأدوار ووظائف** مختلفة، كمؤسسة الحكومة، البرلمان، القضاء وغيرها، بحيث تضطلع بأدوار محدّدة، تساهم في **صناعة القرار** عن طريق تطبيق القرارات والقوانين الخ. ومهما تم تحديد وظائف هذه المؤسّسات فإن وظائف النظام السياسي متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض.

2-1 أنواع الأنظمة السياسية

إن الحديث عن أنواع الأنظمة السياسية يقودنا إلى تحديد المعيار الذي من خلاله يتم التصنيف، بمعنى أن الأنظمة السياسية تتنوّع بحسب المعيار المعتمد من طرف الباحثين، بحيث يمكن تصنيفها من خلال ما يلي:

1/ تصنيف الأنظمة السياسية حسب عدد من يحكم:

يُصنف النظام السياسي بناءً على عدد الأفراد الذين يشاركون في السلطة أو الحكم على النحو التّالي:

-الملكية (Monarchy):

يتحدّد في كون السّلطة بيد فرد واحد (الملك أو السلطان)، ويكون الحكم غالبًا وراثيًا، كالسعودية، المملكة المتحدة، اسبانيا. وتتخذ الملكية أشكالًا متباينة تبعًا لمدى توزيع السلطة وحدودها القانونية. ففي الملكيات المطلقة، يحتكر الملك جميع السلطات التنفيذية والتشريعية،

وقد يمتد نفوذه ليشمل التأثير في السلطة القضائية، كما هو الحال في بعض الأنظمة التقليدية.

أما في الملكيات الدستورية أو البرلمانية، فتكون سلطات الملك مقيّدة بالدستور، حيث يمارس دورًا رمزيًا أو تحكيميًا، بينما تُناط السلطة الفعلية بالحكومة المنبثقة عن البرلمان، وهو ما يعكس تطورًا نحو تكريس مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز الممارسة الديمقراطية.

كما تلعب المؤسسة الملكية دورًا مهمًا في الحفاظ على الهوية الوطنية والوحدة السياسية، خاصة في المجتمعات التي ترتبط فيها الملكية برمزية تاريخية أو دينية، ففي بعض الحالات، يُنظر إلى الملك باعتباره ضامنًا للاستقرار والاستمرارية، وليس مجرد فاعل سياسي، وهو ما يمنح هذا النظام قدرة على التكيّف مع التحولات السياسية والاجتماعية دون المساس بجوهره التقليدي.

وتبرز المقارنة بين النماذج الملكية من خلال اختلاف درجة انفتاحها على الممارسة الديمقراطية، حيث نجد ملكيات محافظة تُبقي على الطابع المركزي للسلطة، وأخرى متقدمة دمجت آليات التمثيل الشعبي والمساءلة السياسية ضمن بنيتها المؤسسية. ومن ثمّ، فإن دراسة النظام الملكي في إطار النظم السياسية المقارنة تقتضي تحليل توازن السلطة بين الملك وباقي المؤسسات، ومدى خضوعه للقواعد الدستورية، وكذا دوره في الحياة السياسية، سواء كفاعل حاكم أو كرمز وطني.

- الأوليغارشية (Oligarchy):

تكون السّلطة السياسية بيد مجموعة صغيرة من الأفراد (مثل الطبقة الأرستقراطية أو النخب العسكرية أو الاقتصادية)، يتم إقصاء الأغلبية من المشاركة الفعلية في صنع القرار السياسي، رغم إمكانية وجود مؤسسات شكلية توحي بوجود تمثيل أوسع.

وتتخذ الأوليغارشية أشكالًا متعددة تبعًا لطبيعة النخبة المسيطرة، فقد تكون أوليغارشية تقليدية قائمة على الامتيازات الوراثية كما في بعض المجتمعات التاريخية، أو أوليغارشية حديثة ترتكز على النفوذ الاقتصادي أو السيطرة على الموارد الحيوية. كما قد تتجسّد في أنظمة سياسية معاصرة من خلال تحالفات ضيقة بين رجال السلطة والمال، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية بما يعزّز استمرار هيمنة هذه الفئة على مفاصل الدولة.

ويعتبر أرسطو أول من صاغ وناقش مفهوم الأوليغارشية من خلال دراسته لأنظمة الحكم والمقارنة بينها، وقد أخذ عنه هذه الفكرة كل من روبرت ميخلز وأنطونيو غرامشي وغيرهم وطبّقوه في السياق الحديث كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني وغيرها، إلا أنهما لم يخرجا عن المبادئ الأساسية التي سطّرها أرسطو حول المفهوم، حيث نجد روبرت ميخلز يخلُص إلى أن الديمقراطية بما تعنيه من حُكم للأغلبية، ظلّت تتطور سِلبا حتى صارت تُمثل حُكم الأقلية، وقد سن في هذا الإطار قانونا أسماه "القانون الحديدي للأولجاركية أو الأقلية" مفاده أنه غالبا ما يستأثر بعملية اتخاذ القرارات الكبرى فيه مجموعة صغيرة من القيادات السياسية.

وفي هذا السياق، لا تعني الأوليغارشية غياب المؤسسات الرسمية، بل غالبًا ما يتم الحفاظ على أطر دستورية وقانونية ظاهرية، غير أنّها تُوظّف لخدمة مصالح النخبة الحاكمة. فالأحزاب السياسية، والبرلمانات، وحتى الانتخابات، قد تتحوّل إلى أدوات لإضفاء الشرعية على واقع احتكار السلطة، بدل أن تكون آليات حقيقية للتداول الديمقراطي.

كما يُلاحظ أن هذا النمط من الحكم يميل إلى إعادة إنتاج ذاته، من خلال التحكم في الموارد الاقتصادية ووسائل التأثير الاجتماعي، مثل الإعلام والتعليم، بما يضمن استمرار نفوذ النخبة وتهميش باقي الفئات. وفي إطار النظم السياسية المقارنة، تبرز أهمية دراسة الأوليغارشية من خلال تحليل طبيعة النخبة الحاكمة، وآليات وصولها إلى السلطة، ومدى انفتاح النظام على المشاركة السياسية، إضافة إلى درجة التداخل بين السلطة السياسية

والاقتصادية، وهو ما يسمح بفهم أعمق لبنية السلطة في العديد من الأنظمة، سواء المعلنة أو الكامنة.

- الديمقراطية (Democracy):

تكون السّلطة بيد الشعب، حيث يشارك المواطنون في اتخاذ القرارات من خلال الانتخابات أو المجالس التمثيلية كالنظام النرويجي أو الهندي. ومع تطّور المجتمعات وتعقّد تركيباتها، واتساع الرقعة الجغرافية وتزايد عدد السّكان، ظهرت العديد من أشكال الديمقراطية بدءًا بالديمقراطية المباشرة، الديمقراطية التمثيلية أو النيابية، الديمقراطية الشبه مباشرة، التوافقية، وصول إلى الديمقراطية المحلية والديمقراطية التشاركية وغيرها.

ويُعدّ احترام حقوق الأقليات والمبادئ الدستورية أحد العناصر الجوهرية لاستدامة النظام الديمقراطي، إذ يضمن ذلك التوازن بين الأغلبية والأقليات، ويحدّ من الاستبداد بغلبة الأغلبية. كما تلعب مؤسسات الدولة، مثل القضاء المستقل والرقابة البرلمانية، دورًا مهمًا في ضبط عمل الحكومة وحماية الحريات الفردية، بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع ويُرسّخ مبدأ المساءلة والمحاسبة.

ومن زاوية النظم السياسية المقارنة، يمكن دراسة الديمقراطية من خلال عدة أبعاد، أبرزها مستوى مشاركة المواطنين، ومدى حرية وشفافية الانتخابات، وفعالية مؤسسات الرقابة على السلطة، إلى جانب قدرة النظام على التعامل مع الصراعات الداخلية والتنوع الاجتماعي. ويُتيح هذا التحليل فهم الديناميات السياسية التي تحدد نجاح أو فشل التجارب الديمقراطية في مختلف السياقات الوطنية، مما يجعل الديمقراطية نموذجًا متطورًا يتسم بالمرونة والتكيف مع التحولات الاجتماعية والسياسية.

2/ حسب توزيع السلطة:

يتم تصنيف الأنظمة السياسية بناءً على كيفية توزيع السلطة بين مكونات النظام، على النحو التالي:

- النظام المركزي (Unitary System):

يُعرف النظام المركزي بأنه الشكل من التنظيم السياسي الذي تتركز فيه السلطة في يد الحكومة المركزية، بحيث تكون القرارات الأساسية والسياسات العامة صادرة عن السلطة المركزية دون أن تتمتع الحكومات المحلية باستقلالية واسعة. ويقوم هذا النظام على مبدأ توحيد القوانين والسياسات على المستوى الوطني، مما يتيح للدولة تحقيق انسجام إداري وسياسي وتسهيل التنسيق بين مختلف المناطق، وهو ما يضمن استقرار النظام وتوحيد المعايير في مجالات التعليم، والصحة، والأمن، وغيرها من القطاعات الحيوية.

وفي هذا الإطار، تكون الحكومات المحلية في النظام المركزي تابعة مباشرة للسلطة المركزية، وتقتصر صلاحياتها على تنفيذ السياسات العامة التي تحددها الحكومة المركزية، دون القدرة على سن قوانين أو سياسات مستقلة بشكل كامل. ويعكس هذا التوزيع للسلطة التفضيل التاريخي لبعض الدول، مثل الجزائر، للنموذج المركزي كوسيلة لضمان وحدة الدولة.

كما يُلاحظ أن النظام المركزي يوفر قدرة أكبر على التحكم في الموارد المالية والبشرية، ويسهّل تطبيق السياسات الوطنية بشكل متجانس، لكنه قد يواجه تحديات تتعلق بالحاجة إلى تلبية الاحتياجات المحلية المختلفة ومتطلبات المجتمعات المتنوعة. ولهذا، غالبًا ما تتبنى بعض الدول المركزية آليات لتفويض بعض الصلاحيات للحكومات المحلية، مع الاحتفاظ بالسلطة العليا للقرار المركزي، ما يجعل النظام مرنًا بدرجة معينة دون المساس بطابعه الموحد.

وفي دراسة النظم السياسية المقارنة، يُعد النظام المركزي نموذجًا مهمًا لفهم العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، وتحليل كيفية تأثير هذا التوزيع على الكفاءة الإدارية، والمشاركة السياسية على المستوى المحلي، والقدرة على تحقيق التنمية المتوازنة، إضافة إلى دوره في الحفاظ على الوحدة الوطنية وتقليل النزاعات بين المركز والمناطق.

- النظام الفيدرالي (Federal System):

يُعدّ النظام الفيدرالي من أبرز أشكال التنظيم السياسي الذي يقوم على مبدأ توزيع السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم أو الولايات، بحيث يتمتع كل طرف بصلاحيات مستقلة في مجالات محددة. ويهدف هذا التوزيع إلى الجمع بين وحدة الدولة واستقلالية المناطق، ما يسمح بمراعاة التنوع الثقافي، والاجتماعي، والجغرافي، ويحدّ من التركز المفرط للسلطة في المركز، على عكس ما نجده في النظام المركزي.

وفي هذا السياق، تتمتع حكومات الولايات أو الأقاليم بسلطات تشريعية وتنفيذية محددة ضمن حدود الدستور الفيدرالي، مثل سن قوانين محلية أو إدارة قطاعات معينة كالشرطة المحلية، والتعليم، أو الضرائب الإقليمية، في حين تحتفظ الحكومة المركزية بالسيطرة على السياسات الوطنية الكبرى مثل الدفاع، والعلاقات الخارجية، والسياسات النقدية. ويؤدي هذا التوزيع إلى وجود تفاعل مستمر بين السلطات المركزية والولائية، حيث يتم التفاوض والمواءمة لضمان انسجام السياسات العامة والحفاظ على وحدة الدولة.

وتتسم التجارب الفيدرالية بالتنوع، إذ تختلف بحسب مدى الصلاحيات الممنوحة للأقاليم ومستوى استقلالها، كما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمنح الولايات نطاقًا واسعًا من الحكم الذاتي، مقارنة بألمانيا التي تحدد الصلاحيات بشكل أكثر وضوحًا ضمن إطار دستوري متوازن. ويعكس هذا التنوع مرونة النظام الفيدرالي وقدرته على التكيف مع

احتياجات الدولة والمجتمع، مع الحفاظ على التوازن بين الاستقلالية المحلية والسيادة الوطنية.

ومن منظور النظم السياسية المقارنة، يوفر النظام الفيدرالي نموذجًا غنيًا لدراسة العلاقة بين المركز والأقاليم، وكيفية إدارة الصلاحيات المشتركة، وطرق تسوية النزاعات بين المستويات المختلفة للسلطة، إضافة إلى تأثير هذا التوزيع على الديمقراطية المحلية، والمشاركة السياسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة داخل الدولة.

- النظام الكونفدرالي (Confederation):

يُعرف النظام الكونفدرالي بأنه شكل من أشكال التنظيم السياسي يقوم على اتحاد بين دول أو أقاليم مستقلة تحتفظ كل منها بسيادتها الكاملة، بينما تُمنح الحكومة المركزية سلطات محدودة للغاية. ويقوم هذا النظام على أساس التعاون الطوعي بين الأعضاء، حيث يُنشأ الاتحاد لتنسيق السياسات في مجالات محددة مثل الدفاع المشترك، التجارة، أو الشؤون الدبلوماسية، دون المساس بالاستقلالية الجوهرية لكل دولة أو إقليم. ويُعدّ النظام الكونفدرالي نموذجًا لتحقيق التعاون بين وحدات سياسية مستقلة مع الحفاظ على هويتها وحرية قرارها الداخلي.

وفي هذا الإطار، تمتلك الحكومة المركزية، أو الهيئات المشتركة، صلاحيات محدودة جدًا، وغالبًا ما تعتمد على موافقة الأعضاء لتنفيذ أي قرار. ولهذا، يُعتبر النظام الكونفدرالي أقل قوة من النظام الفيدرالي، إذ تظل الدولة أو الإقليم عضو الاتحاد هو السلطة العليا في مجالاته الداخلية. ويبرز هذا النموذج بوضوح في التجارب المعاصرة مثل الاتحاد الأوروبي، حيث تحتفظ الدول الأعضاء بسيادتها، بينما تُطبّق بعض السياسات المشتركة في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنقل، أو في سويسرا قبل تعديل دستورها الفيدرالي، حيث كانت الكانتونات تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي.

كما يُلاحظ أن النظام الكونفدرالي يُتيح للأعضاء مرونة كبيرة في الانسحاب أو تعديل المشاركة وفق مصالحهم الوطنية، ما يجعل استقرار هذا النوع من الأنظمة مرتبطًا بدرجة عالية من التوافق والالتزام المشترك بين الأعضاء. وقد يؤدي غياب سلطة مركزية قوية إلى صعوبة اتخاذ قرارات عاجلة أو موحدة، لكنه يعكس أيضًا احترام التنوع والسيادة المحلية، وهو ما يميّز هذا النظام عن النظم المركزية والفيدرالية.

ومن منظور النظم السياسية المقارنة، يُعدّ النظام الكونفدرالي نموذجًا هامًا لدراسة طبيعة العلاقات بين الدول أو الأقاليم في إطار التعاون الطوعي، وقياس مدى تأثير القيود المفروضة على الحكومة المركزية على فعالية اتخاذ القرار، إضافة إلى دراسة التوازن بين السيادة الوطنية والتكامل المشترك، وكيفية إدارة النزاعات والتحديات السياسية بين الأعضاء ضمن هيكل غير مركزي.

3/ حسب طبيعة العلاقة بين السّلطات (التنفيذية والتشريعية):

يمكن تصنيف الأنظمة السياسية بناءً على طبيعة العلاقة بين السّلطات (التنفيذية والتشريعية) على النحو التّالي:

- **النظام الرئاسي (Presidential System):**

يُعدّ النظام الرئاسي أحد أبرز أشكال تنظيم السلطة التنفيذية، حيث يجمع الرئيس بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة في الوقت نفسه، ويمنحه ذلك صلاحيات واسعة نسبياً تشمل قيادة السياسات العامة وإدارة شؤون الحكومة. ويقوم هذا النظام على مبدأ الفصل بين السلطات، بحيث تكون السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية، ويُمنع الرئيس من الانتماء إلى البرلمان أو التدخل المباشر في أعماله إلا استثناءً، مما يضمن توازن القوى ويحدّ من تركز السلطة في جهة واحدة بطريقة غير دستورية.

ويتميز النظام الرئاسي بإرساء استقرار نسبي للسلطة التنفيذية، إذ يُنتخب الرئيس مباشرة من الشعب أو من خلال مجمع انتخابي، لفترة محددة وثابتة، مما يعزز شرعية قراراته ويحدّ من مخاطر الانقلابات السياسية أو التغيير المفاجئ للقيادة. كما تمنح السلطات الواسعة للرئيس القدرة على تحديد السياسات الوطنية في مجالات الأمن، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، مع ممارسة دور رئيسي في تشكيل الحكومة والكوادر الإدارية العليا.

وعلى الرغم من سلطة الرئيس الواسعة، يُحاط نظام الرئاسة بمجموعة من الضوابط القانونية والدستورية، حيث يتيح البرلمان ممارسة الرقابة على أعمال الحكومة، ويضمن القضاء المستقل حماية الحريات الفردية ومنع التجاوزات. ويُظهر هذا التوازن بين استقلالية الرئيس والرقابة التشريعية والقضائية قدرة النظام على مزاولة السلطة التنفيذية بكفاءة، مع الحفاظ على مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق المواطنين.

ومن منظور النظم السياسية المقارنة، يُعتبر النظام الرئاسي نموذجًا هامًا لدراسة العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وفعالية الحكم الرئاسي في إدارة الدولة، وكذلك الآليات القانونية والسياسية لضمان التوازن بين السلطة والشعب. كما يتيح هذا النموذج مقارنة تأثير مركزية السلطة التنفيذية على الاستقرار السياسي، ودرجة المشاركة الشعبية، والقدرة على مواجهة التحديات الوطنية والدولية، كما يتضح في التجربة الأمريكية كنموذج رائد للنظام الرئاسي.

- **النظام البرلماني (Parliamentary System):**

النظام البرلماني هو شكل من أشكال الحكم الذي تستمد فيه السلطة التنفيذية شرعيتها من البرلمان المنتخب، حيث يكون رئيس الحكومة منبثقًا من الحزب السياسي الحاصل على أغلبية المقاعد، ويُكلّف بتشكيل الحكومة وإدارة شؤون الدولة اليومية. ويتميز هذا النظام بتركيز السلطة التشريعية في البرلمان، الذي يُعدّ المصدر الرئيسي للسلطة، ويقوم بمراقبة

أداء الحكومة ومساءلتها، بما يعزز مبدأ المحاسبة ويضمن استجابة السلطة التنفيذية لإرادة النواب والشعب.

في هذا النظام، يُنظر إلى رئيس الدولة أو الملك كرمز وحدوي أو شرفي، إذ لا يمتلك سلطات تنفيذية فعّالة، بينما تُمارس السلطة الفعلية من قبل رئيس الحكومة ووزرائه، الذين يلتزمون بخط البرلمان وسياساته. ويتيح هذا الترتيب درجة كبيرة من التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ يعتمد بقاء الحكومة على ثقة البرلمان، ويمكن للنواب طرح الثقة أو سحبها، ما يجعل الحكومة خاضعة مباشرة لإرادة ممثلي الشعب.

كما يُعتبر النظام البرلماني أكثر مرونة في مواجهة الأزمات السياسية، إذ يمكن تعديل أو استبدال الحكومة دون الحاجة إلى انتخابات رئاسية طويلة، وهو ما يسمح بتجديد القيادة بشكل أسرع في حال فقدان الثقة أو تغيّر التوازن السياسي داخل البرلمان. وفي الوقت نفسه، يعزز هذا النظام التمثيل السياسي للأحزاب المختلفة، ويسمح بمشاركة أوسع للمجتمع في الحياة السياسية عبر الانتخابات النيابية.

ومن منظور النظم السياسية المقارنة، يُعدّ النظام البرلماني نموذجًا مهمًا لدراسة العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وكيفية تأثير الأغلبية البرلمانية على استقرار الحكومة، وفعالية صنع القرار السياسي، إضافة إلى دور المؤسسات الرمزية مثل الملك أو الرئيس في الحفاظ على وحدة الدولة وتوازن النظام السياسي. ويُظهر هذا النموذج بوضوح كيف يمكن لمبدأ الفصل المرن بين السلطات أن يحقق ديمقراطية فعّالة ومتوازنة، كما هو الحال في المملكة المتحدة والمملكة السويدية وبعض الديمقراطيات الحديثة.

- النظام شبه الرئاسي (Semi-presidential System):

يُعدّ النظام شبه الرئاسي أو النظام المُختلط نموذجًا وسيطًا بين النظامين الرئاسي والبرلماني، بحيث تكون السّلطة التنفيذية برأسين يمثّلهما الرئيس ورئيس الحكومة أو الوزير

الأول وفق توزيع محدّد دستوريًا، ففي هذا النظام، يُنتخب الرئيس مباشرة من الشعب ويتمتع بصلاحيات واسعة تتعلق بالسياسات الوطنية الكبرى، مثل الدفاع، والعلاقات الخارجية، والتعيينات العليا، بينما يُنصّب رئيس الحكومة من البرلمان أو بناءً على توافق سياسي مع الأحزاب الممثلة، ويتولى إدارة الشؤون اليومية للحكومة وتنفيذ السياسات الداخلية[1]. ويتيح هذا التوزيع للسلطة الجمع بين شرعية انتخابية مباشرة للرئيس وفعالية برلمانية في قيادة الحكومة.

يتميز النظام شبه الرئاسي بوجود توازن دقيق بين السلطات التنفيذية، حيث يكون الرئيس قادرًا على تحديد التوجه العام للسياسة الوطنية، بينما يظل رئيس الحكومة والوزراء مسؤولين أمام البرلمان، ما يعكس تفاعلًا مستمرًا بين الإرادة الشعبية الممثلة في الرئيس والإرادة البرلمانية الممثلة في الأغلبية النيابية. وتكمن قوة هذا النظام في قدرته على الجمع بين الاستقرار الذي يوفره الرئيس المنتخب مباشرة، والمرونة والتوافق السياسي الذي يتيحه البرلمان عبر الحكومة.

كما يواجه هذا النظام تحديات تتعلق بإمكان حدوث صراع بين الرئيس ورئيس الحكومة، خصوصًا عندما ينتمي كل منهما إلى تيار سياسي مختلف، وهو ما يُعرف بالانسجام السياسي، وتظهر هذه الظاهرة بشكل خاص في الدول شبه الرئاسية التي تعتمد دستورًا يمنح الرئيس صلاحيات واسعة، بينما تفرض على الحكومة التزامًا مباشرًا بثقة البرلمان، ما يجعل آليات التوازن والمراقبة بين السلطات ضرورة لضمان استقرار النظام السياسي واستمرارية اتخاذ القرار.

---

[1] ملاحظة: يمكن أن يتقاسم السلطة التنفيذية كل من الرئيس والوزير الأول، والذي يكون حسب حالة كل دولة ومقتضياتها الدستورية، حيث نجد في التجربة الجزائرية ومن خلال دستور 2020، أن حصول أغلبية رئاسية (الحزب الحاصل على الأغلبية في البرلمان أو التحالف يدعم توجّه الرئيس) ففي هذه الحالة رئيس الجمهورية يعيّن وزير أول ويترتّب عنه آثار قانونية غير تلك الحالة التي تنجر عن تعيين وزير الحكومة والتي تكون في حالة حصول أغلبية برلمانية (لحزب الحاصل على الأغلبية في البرلمان أو التحالف لا يدعم توجّه الرئيس).

ومن منظور النظم السياسية المقارنة، يوفر النظام شبه الرئاسي نموذجًا فريدًا لدراسة توزيع السلطة بين الرئيس والحكومة، وتأثير هذا التوزيع على الأداء السياسي، واستجابة الدولة للتحديات الداخلية والخارجية. كما يتيح هذا النموذج فهم العلاقة بين الانتخابات الرئاسية والتمثيل البرلماني، وقياس أثر التوازن بين السلطة التنفيذية المزدوجة على استقرار النظام، كما يتضح في التجربة الجزائرية وغيرها من الدول التي اعتمدت هذا الشكل من الحكم.

- نظام حكومة الجمعية (Assembly Government System)

نظام حكومة الجمعية هو شكل من أشكال التنظيم السياسي الذي تعتمد فيه الحكومة على دعم الأغلبية في البرلمان أو الجمعية الوطنية لتشكيلها واستمرارها. ويُعدّ البرلمان المصدر الأساسي للسلطة السياسية، حيث يقوم الأعضاء المنتخبون بانتخاب رئيس الحكومة وتحديد السياسات العامة، ويكون بقاء الحكومة مرتبطًا مباشرة بثقة البرلمان، مما يجعل السلطة التنفيذية خاضعة لإرادة الممثلين المنتخبين.

في هذا النظام، تُركز عملية صنع القرار على العمل الجماعي داخل البرلمان، إذ يتم اتخاذ القرارات الهامة عبر توافق الأغلبية النيابية، ويعكس ذلك مدى ارتباط الحكومة بممثلي الشعب بشكل مباشر. ويتيح هذا الترتيب درجة عالية من التمثيل السياسي للأحزاب والفئات المختلفة، ويعزز مبدأ المحاسبة والمساءلة، إذ يمكن للنواب سحب الثقة من الحكومة إذا لم تُلبّ تطلعاتهم أو التزاماتها تجاه البرلمان.

تتميز نظام حكومة الجمعية بالمرونة في مواجهة الأزمات السياسية، حيث يمكن تعديل الحكومة أو استبدالها دون الحاجة إلى انتخابات رئاسية منفصلة، كما يتيح إمكانية تشكيل تحالفات بين الأحزاب المختلفة لضمان استقرار الأغلبية وتسهيل تمرير التشريعات.

وفي الوقت نفسه، يفرض هذا النظام تحديات تتعلق بضعف الاستقرار في حال وجود تعددية حزبية كبيرة، ما قد يؤدي إلى صعوبة تكوين أغلبية ثابتة.

من منظور النظم السياسية المقارنة، يُعدّ هذا النظام نموذجًا مهمًا لدراسة العلاقة بين السلطة التنفيذية والبرلمانية، وكيفية تأثير الأغلبية النيابية على استقرار الحكومة وفعالية صنع القرار، إضافة إلى دوره في تعزيز الديمقراطية التمثيلية، وإظهار كيفية عمل الأحزاب السياسية والتحالفات البرلمانية في ممارسة السلطة وصياغة السياسات العامة. ويعكس هذا النموذج قدرة البرلمان على التأثير المباشر في إدارة الدولة، مع التركيز على التوازن بين المرونة العملية للسلطة ومتطلبات الشرعية الديمقراطية.

/ حسب طبيعة ممارسة السّلطة:

تصنيف الأنظمة بناءً على نمط وطبيعة ممارسة السلطة يكون على النحو التالي:

النظام الديمقراطي (Democratic System):

يمكن النظر إلى النظام الديمقراطي من منظور ممارسة السلطة باعتباره نموذجًا مضادًا للنظام التسلطية أو الشمولية، إذ يقوم على توزيع السلطات، وضمان المشاركة الشعبية، واحترام حقوق الأفراد والحريات الأساسية. ففي الديمقراطية، تُمارَس السلطة من خلال مؤسسات تمثيلية أو آليات مباشرة، بحيث يكون المواطنون جزءًا من عملية اتخاذ القرار، ويخضع كل فاعل سياسي للمساءلة والمراقبة القانونية والسياسية. ويتميز هذا التوزيع للسلطة بالليونة والمرونة، على عكس النظام التسلطي الذي يتمركز فيه القرار في يد فرد أو مجموعة صغيرة، ويخضع فيه المجتمع لقواعد صارمة تقيّد الحريات وتحد من المشاركة السياسية.

يتيح النظام الديمقراطي مواجهة مخاطر الاستبداد، لأنه يعتمد على الفصل بين السلطات، فالقوة التنفيذية مقيدة بالسلطة التشريعية والقضائية، بينما البرلمان أو المؤسسات

المم... الشعب تمارس الرقابة على الحكومة، ويكون القضاء المستقل أداة لضمان الالتزام بالقو... والدستور. وهذا ما يجعل السلطة في الديمقراطية وسيلة لخدمة المصلحة العامة، وليس... ة لتوطيد سلطة النخبة أو الفرد، كما هو الحال في النظم الشمولية، حيث تُمارَس السلـ... بطريقة مركزة وغير قابلة للمساءلة، ويُستبعد المواطن من أي تأثير فعلي على القرار السيـ... .

...وة على ذلك، تتسم الديمقراطية بالقدرة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والسيـ...ة، فهي تتيح تداول السلطة من خلال الانتخابات النزيهة وتغيير الأغلبية، ما يحد من... د السياسي ويقلل من احتمالات الاحتكاك أو الصراع القسري بين الدولة والمجتمع.

...ن منظور النظم السياسية المقارنة، فإن تحليل الديمقراطية في مقابل النظام التسلطي أو ا... لي يُبرز الفرق الجوهري في كيفية ممارسة السلطة: الديمقراطية تسعى إلى توزيعها ومـ... ، بينما التسلطية تتركز في يد سلطة واحدة بلا مساءلة، ما يؤثر على الحريات، واسـ... المجتمع، وفعالية السياسات العامة. ويتيح هذا التحليل فهم الديناميات الداخلية للأنـ... قياس مدى تأثير مؤسسات الرقابة، ودرجة مشاركة المواطنين في صنع القرار، إضـ... لى دور الديمقراطية في الحد من التجاوزات السياسية وحماية التنوع الاجتماعي والسـ... .

...نظام التسلّطي (Authoritarianism):

...ز القرار السياسي في النظام التسلّطي في يد فرد واحد أو مجموعة ضيقة من النخـ... ، ويتميز بالقيود الكبيرة على المشاركة الشعبية، وضعف أو غياب آليات المحاسبة والشـ... . في هذا النظام، تُمارس السلطة بطريقة مركزية ومطلقة تقريبًا، بحيث تُحدَّد النخـ... السياسية والاجتماعية من قبل القائد أو المؤسسة الحاكمة دون الرجوع إلى إرادة

المو ، ما يخلق فجوة بين الدولة والمجتمع ويُضعف الشرعية القائمة على المشاركة الدي طية.

تعتمد النظم التسلّطية على أدوات قانونية وسياسية للتحكم في المجتمع، بما في ذلك السي على الإعلام والمؤسسات التعليمية والقضاء، وذلك لضمان استقرار السلطة وحماية مص النخبة الحاكمة. وغالبًا ما تكون الأحزاب السياسية محدودة أو مُقنّنة، بينما تُقيّد الحر الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع، ما يعزز هيمنة السلطة المركزية ويحدّ من أي تحدّ للقيادة. ويُمكن القول إن النظام التسلّطي يقوم على مبدأ القوة والسيطرة بدلًا من التف المشاركة المجتمعية.

على الرغم من التركيز الشديد للسلطة، قد يتميز هذا النظام بقدرة على اتخاذ القرارات بسر تنفيذ السياسات بفعالية في بعض المجالات، إلا أن غياب التوازن بين السلطات يعر مخاطر الفساد والاستبداد، ويُضعف قدرة المجتمع على المراقبة والمساءلة، ما يؤدي غال احتكاكات اجتماعية أو احتجاجات عند تضارب مصالح السلطة والمجتمع.

تعتبر النظم التسلطية موضوعاً من مواضيع حقل النظم السياسية المقارنة، باعتباره نمو دراسة كيفية تركيز السلطة وتأثير ذلك على الحريات السياسية والاجتماعية، وفعالية الأدا الحكومي، واستقرار الدولة. كما يتيح التحليل المقارن فهم الفوارق بين الأنظمة التسل والديمقراطية، لا سيما فيما يتعلق بممارسة السلطة، وشرعية القرار السياسي، وآليات حما الحقوق الفردية والجماعية، ما يُبرز أهمية توزيع السلطة والرقابة المؤسساتية في تعزيز الا والتنمية السياسية.

- النظام الشمولي (Totalitarianism):

يُعد النظام الشمولي من أكثر أشكال الحكم تطرفًا في تركيز السلطة، حيث تسيطر الد على جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا يترك

للمواطن أي مجال لممارسة الحريات الفردية أو المشاركة السياسية الحقيقية. في هذا النظام، تُمارس السلطة بطريقة مطلقة من قبل حزب أو زعيم واحد، وتُوظّف الدولة جميع المؤسسات، بما فيها الإعلام والتعليم والقضاء، لتحقيق أهدافها والسيطرة على الأفكار والسلوكيات، مما يؤدي إلى اختفاء أي توازن بين الحاكم والمحكوم ويجعل السلطة غير خاضعة لأي رقابة أو مساءلة.

يتميز النظام الشمولي عن النظام التسلّطي بأنه لا يكتفي بالسيطرة السياسية، بل يسعى إلى تشكيل المجتمع كليًا وفق أيديولوجية محددة، ويعمل على القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة أو التعبير المستقل. وتُستخدم في هذا السياق أدوات واسعة من الدعاية السياسية والمراقبة الشديدة، وقوانين الطوارئ، إضافة إلى استخدام القوة أحيانًا لقمع أي مقاومة محتملة. ويصبح المواطن في هذا النظام مجرد أداة لخدمة أهداف الدولة، مع الحد التام من حقوقه المدنية والسياسية، ما يخلق حالة من الخضوع شبه الكلي للمؤسسات الحاكمة.

يقدم التاريخ الحديث أمثلة على الأنظمة الشمولية التي أرهقت مجتمعاتها بالسيطرة المطلقة الأيديولوجية القسرية، مثل النظام النازي في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، حيث تم القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة السياسية والاجتماعية، بحيث ترى الشمولية المجتمع ككتلة واحدة لا تخترقه انقسامات ثقافية أو اجتماعية وغيرها.

يعتبر النظام الشمولي موضوعاً من مواضيع حقل النظم السياسية المقارنة من خلال البحث في كيفية تأثير النخب الحاكمة على الحريات الفردية، واستقرار الدولة، وأداء المؤسسات، والعلاقة بين المواطن والدولة بصفة عامة. كما يُبرز التحليل المقارن الفرق الجوهري بين الديمقراطية، التي توزع السلطة وتتيح المشاركة والمساءلة، والنظم التسلطية والشمولية حيث تُمارس السلطة بشكل مركزي ومطلق، ما يساعد على فهم طبيعة التحكم السياسي وآليات التكيّف الاجتماعي ضمن هذه النظم.

المحور الثاني: المقارنة ومبرّراتها

يتم من خلال هذا العنصر التعرّف على المقارنة كمنهج علمي وموقعها في حقل النظم السياسية المقارنة، إلى جانب أهم الخطوات المعتمدة في البحوث المقارنة.

1- مفهوم المقارنة والمنهج المقارن

تلعب المقارنة أدواراً رئيسية على كافة مستويات البحث العلمي بدءً باستخلاص التعميمات وبناء المتغيّرات، مُروراً على التحليل والتفسير وكذا التصنيف وصولاً إلى الاستدلال والتنبّؤ، فما المقصود بالمقارنة؟ وما المنهج المقارن؟.

تعريف المقارنة:

المقارنة أداة تحليلية تستخدم للمقارنة بين الظواهر المختلفة كالأنظمة سياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، أو الثقافية بهدف فهم أوجه التشابه والاختلاف بينها. ويعرّفها "ستيفن ديل" على أنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"، فالمقارنة في أوسع معانيها: ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإنها تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين ظواهر تامة الاختلاف ولا بين ظواهر تامة التشابه.

تعريف المنهج المقارن:

يعرّف المنهج المقارن على أنه "مجموعة من الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنة ظاهرة محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر. ولا شكّ أن المنهج المقارن ساهم بشكل كبير في تطوّر علم السياسة قبل تشكّله كعلم مستقل بذاته. فعلى الصعيد العملي قد تم توظيفه من طرف فلاسفة كثيرين وعلى رأسهم **أرسطو** من خلال مقارنته لدساتير المدن اليونانية، واستمر

توظ ن المنهج عبر فترات تاريخية نظراً لأهميته في تحليل وتفسير المتغيّرات الكامنة وراء أو اختلاف الظواهر السياسية، إلى غاية قيام علم السياسة واشتقاق فرع من هذا الحق اسم المنهج المقارن وهو فرع "السياسة المقارنة".

2- مبرّرات المقارنة وأهدافها:

بق الإشارة إليه، فإن المقارنة كنشاط عقلي بهدف الكشف عن أوجه التشابه والا بين الوحدات المختلفة قيد المقارنة، هو نشاط ضارب في التاريخ ولصيق بنشأة الا ري، وقد تطوّر هذا النشاط العقلي إلى أن أصبح منهجاً قائماً بذاته، لديه خط ية خاصة وأدوات منهجية، ويتم اعتماده لتحقيق الغايات التالية:

المقارنة على فهم التنوع والتباين، يمكن تحليل كيف يمكن أن تؤدي عوامل مت نتائج مختلفة بناءً على السياق. كما تساهم أيضاً المقارنة في إثراء الفهم الن المساعدة في تطوير نظريات أعمق وأكثر شمولية لفهم كيفية عمل الأنظمة أو الظ بيئات مختلفة.

ة أخرى تساهم المقارنة في تحليل الأنظمة المعقدة وفهم كيفية عملها وطريقة تفا سير المكونة لتلك الأنظمة. فضلا على كون المقارنة تلعب دوراً محورياً على كا ات البحث العلمي لا سيما كونها أداة منهجية لتصنيف الظواهر والأنظمة، بل يتع لى أهميتها في عملية التنبؤ العلمي بمآلات الظواهر الاجتماعية بصفة عامة.

طوّر الدراسات المقارنة:

الإشارة إلى أن تطوّر الدراسات المقارنة مرّ بمرحلتين فارقتين، وهما قبل تشكّل عل ربعده، بحيث مرّ بعديد الفترات التاريخية الفارقة مثّلت تغيّراً من خلال الم دة في الدراسة السياسية المقارنة ومن خلال اعتماد **وحدات التحليل**.

ظهور علم السياسة:

هذه المرحلة بالاعتماد على **المقاربة الفلسفية** في دراسة الأنظمة السياسية وما يرتـ... في دراسة ما يجب أن تكون عليه الأنظمة السياسية، وجسّدت المرحلة اليونانية هذا... تأتي في مقدمة تلك الأعمال جهود **أرسطو** من خلال مقارنته بين **دساتير أثين...** **الأخرى**، بحيث درس **أنظمة الحكم** وخلص إلى أفضلها.

أعمال ميكيافيلي الذي اعتمد على **مقاربة أشمل** إلا أنها تنتمي إلى نفس الخا... هذه المرحلة لم يتشكّل علم السياسة بعد وإنما كانت تدرس المواضيع الس... اهتمام لا من حيث عدم امتلاكها لأدوات منهجية خاصة بها، ولا من حيث تداخ... حقول معرفية أخرى كالفلسفة، التاريخ، علم الاجتماع والانثروبولوجيا وغيرها، بحيث ميكيافيلي وقارن بين **الإمارات الإيطالية** في تلك الحقبة، من جهة أخرى قارن موا... بين أنظمة الحكم في المقاطعات **الألمانية والفرنسية وصنّف** على إثرها تلك الأ... جمهورية، ملكية، واستبدادية، وبالتالي اعتمد هو الآخر على **مقاربة أشمل** على نظي... الحقبة اليونانية بحيث **أدخل مُتغيّرات** أخرى في المقارنة **كالمنطقة الجغرافية** وغ... المقارنة لم تخرج عن البيئة الأوروبية في تلك المرحلة.

أيضاً أعمال **جون لوك** في هذا الإطار من خلال الدراسات المقارنة **التي** قام... إلى أعمال **ألكسيس دي توكفيل**، والذي قارن بين **النظامين الفرنسي** و... استناداً إلى معيار الثورة والمساواة وغيرها، وأخيراً أعمال **جون ستيوارت ميل** الذي دعا... **منهجية** الدراسات المقارنة نظراً للأهمية التي تكتسيها في مجال **البحث** العل... تقديم إجابات للظواهر المتسارعة التي كان يعرفها العالم في تلك **الحقبة** الت...

تشكّل علم السياسة

هـ مرحلة تمثّل انفصال علم السياسة عن العلوم الأخرى، وامتلاكه **لبنيته النظرية** المتكاملة والتي تعني تبعيته للنموذج المعرفي القائم في كل مرحلة زمنية بعد تشكّله، وامتلاكه **لمواضيع بحث** خاصة به، إضافة إلى امتلاكه لمدارس فكرية نتج عنها **نظريات** ومقاربات خاصة بهذا الحقل العلمي، فضلاً على امتلاكه لأدوات جمع البيانات والمعلومات خاصة به وتخدم المواضيع التي يدرسها.

في المرحلة وما بعدها، عرف حقل النظم السياسية المقارنة ثلاث مدارس **فكرية** رئيسية ميزتها منهجيته والوحدات التحليلية التي يرتكز عليها في المقارنة، بحيث مثّلت هذه المدارس الثلاثة ما يلي:

المدرسة القانونية: اقتصرت المقارنة في هذه المرحلة بين أنظمة الحكم، أي لم تتخطى الإطار الرّسمي للأنظمة السياسية أي المؤسّسات الرسمية التي يتشكل منها نظام الحكم، فالمقارنة شملت على وجه الخصوص المؤسّسات الدستورية أي تلك **التي** أنشأها المؤسّس الدستوري، وأغفلت الاعتماد على المؤسّسات الغير الرّسمية ولم **توليها** أي اهتمام من حيث تأثيرها على شكل الظواهر السياسية.

المدرسة المنهجية فقد اعتمد الباحثون في هذه المرحلة على أدوات تحليلية **قانونية** كالقانون الدستوري والمؤسّسية التقليدية وغيرها. ونظراً لمحدودية هذا التوجّه الذي **اعتبر** تقليدي من عباءة الحقل العلمي القانوني، فقد تم الدعوة إلى تجاوز هذا **الإطار** التقليدي للمقارنة وإيجاد آليات منهجية جديدة برزت تجلّياتها من خلال المدرسة السلوكية

مكتبة الكلية

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس نائب رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية و العلوم السياسية

- المرحلة السلوكية:

هذه المرحلة بالنموذج التنموي والمحافظ، كونها تركّز على استقرار النظم السياسية واستمراريتها، وترى في الأنظمة الغربية أنها أنظمة نموذجية مثالية، على دول العالم الثالث الاستفادة من تجاربها وتبني نفس سياساتها، بحيث ترى النماذج المخالفة لها كنظم غير طبيعية، لذلك أسهمت المخابر الغربية في تصدير مفاهيم كنماذج إصلاحية لدول العالم الثالث كالحوكمة والرشادة السياسية والدمقرطة وغيرها والتي اعتبرت أدوات لقياس درجة صلاحية الأنظمة من عدمه.

وفي بدايات هذه المرحلة، تم التركيز على السلوك السياسي باعتباره وحدة التحليل والمتغيرات المختلفة التي تؤثّر عليه، سواء الرسمية أو الغير الرسمية، حيث انطلقت مع هارولد لاسويل عبر مقارنته بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية مُفسّرا المتغيّرات الغير رسمية كالرأي العام، المؤسسات الاجتماعية وشكل النظام الحزبي على شكل الأنظمة السياسية خاصة من ناحية الاستقرار.

ركّز ميريام مؤسّس مدرسة شيكاغو، بدراسة التركيبة الشخصية لصانع القرار الأمريكي والتغيير في المجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى رغم الالتحاق الدائم بالحرب. حيث أعطى للمتغيّرات النفسية والسيكولوجية ونمط شخصية صنّاع القرار أكبر أسباب ذلك التحوّل.

قدّم جابرييل ألموند من خلال اسهامه حول البنائية الوظيفية الأسس التي تقوم عليها وظائف الأنظمة السياسية مورداً أن الأخير لا يقتصر دوره على الأدوار الرسمية وإنما الأبعاد الغير الرسمية المتمثّلة في مسائل التجنيد السياسي ودور الأحزاب والمصالح الغير الرسمية في صناعة ما أسما بالمدخلات المرتبطة بالمطالب والمساندة والدعم.

روّاد آخرون ضمن المدرسة السلوكية أعمالاً في نفس الإطار، كالدراسة المقارنة حول أنماط الثقافة السياسية وتأثيرها على شكل النظام السياسي، وكذا درجة تأصيل السياسي لكارل دويتش.

ما بعد السلوكية:

هذه المدرسة والتي تم تطويرها عبر اسهامات الباحثين من أمريكا الجنوبية، والنموذج المعرفي الذي يقوم عليه المدرسة السلوكية يعاب عليه الانحياز الحاد، أعطوا أبعاد أخرى لمسائل التنمية واستقرار الأنظمة السياسية، مؤكّدين على أن غير مرتبطة بشكل كُلّي بالشأن الدّاخلي، وإنما مُتغيّرات أخرى كالتبعية الاقتصادي العالمي وغيرها تلعب أدوار مُباشرة في تخلّف الأنظمة السياسية وفي وفي عدم استقرارها.

أ، فأي روّاد هذه المدرسة على خلاف السلوكيين، عدم إمكانية تعميم نتائج ات وفق المنظورات والمداخل النظرية السائدة في المرحلة السلوكية، وذلك نظ م موضوعية تلك الأدوات التحليلية كما ذكرنا سابقاً، فضلا على أن الظواهر الا ت كتلك الطبيعية باعتبار الأولى مُركّبة ومعقّدة يصعب التحكّم في المتغيّرات الم الظاهر، كما تجعل الباحثين في حالة عجز لعزل المتغيّرات الدخيلة و م الدّعوة من خلال هذه المدرسة إلى التوجّه إلى الأبحاث الجزئية أكثر مع ا الظاهر التي تخص الأنظمة السياسية يجب دراستها كوحدات مستقلة وعدم ت ن الظواهر في أنظمة مغايرة، نظراً لخصوصية تلكم الظواهر باختلاف ال

المنهج المقارن:

المنهج المقارن في النقاط التّالية:

الموضوع أو الظاهرة: تحديد الظاهرة أو النظام الذي سيتم مقارنته. مثلا: المقا... ام الشبه الرئاسي والنظام الرئاسي. أو المقارنة بين النظام الانتخابي في كل مر... أو ...ر.

الوحدات المقارنة: اختيار وحدات التحليل التي سيتم إجراء المقارنة بينها، قد... ...سات كالمؤسسة التنفيذية أو التشريعية أو العسكرية، وقد تكون ممثلة في سل... ...راد أو الدول، كالفعل الانتخابي، الاحتجاجات، الانقلاب، الردع بالنسبة للـ... غير... ما قد تكون متمثلة في أفكار محدّدة كالتطرّف والليبرالية، الإسلام السياسي وغ... ...ب أن تكون الوحدات المقارنة قابلة للمقارنة من حيث طبيعتها الأساسية.

المتغيرات: تحديد المتغيرات أو المعايير التي سيتم من خلالها المقارنة والتي يؤ... الـ... من خلالها ...كه معين للظاهرة قيد المقارنة، وذلك من خلال الوقوف على الا... ...ستخدمها الباحث كأجوبة أولية لانطلاقة بحثه المقارن. وتقف هنا مسألة تح... ...ى تمكّن الباحث وخبرته في المجال البحث العلمي.

البيانات: جمع البيانات المتعلقة بالحالات أو الوحدات المراد مقارنتها. بحيث يح... ...بيانات د... ...ة.

النتائج: تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الوحدات المقارنة، مع التركيز عل... ...المتغيرات على النتائج.

...ن الاستنتاجات: بناءاً على التحليل، يتم استنتاج ما إذا كانت هناك عوامل مع... ...نتائج معي... أو ما إذا كانت الفروقات تؤثر بشكل مختلف على النتائج.

...ي النظري: استخدام النتائج المستخلصة لتطوير نظريات عامة أو لتقديم تو... ...القرار و... بالظواهر التي تحمل نفس الخصائص مستقبلاً.

الثالث: بيئة النظام السياسي

يم بيئة النظام السياسي إلى مجموعة العوامل والمؤثرات التي تحيط بالنظام
الس فيه، سواء كا داخلية أو خارجية. هذه البيئة تشمل العناصر التالية:

مقدرات الجغرافية والسكانية

امل الج مثل الموقع الجغرافي للدولة، المساحة، المناخ، وتوزيع
الم وغيرها. عوامل تؤثر بشكل كبير على تشكيل السياسات الداخلية
وال ، الدول ذا الموقع الاستراتيجي (مثل الدول المطلة على الممرات المائية
أو بين دول) قد تتخذ سياسات تحافظ على مصالحها الإقليمية. أما
الس فتتعلق بـ السكان، توزيعهم الجغرافي، التنوع العرقي والديني، والتركيبة
الس السكان وتع وتعدّد خلفياتهم الدينية والعرقية يمكن أن تؤثر على طبيعة
الن عية وال ثير على السياسات العمومية كمخرجات، كما تؤثر أيضاً
عل مطة بـ النظام السياسي وترهن مُستقبله.

هيكل الاقتصادي والاجتماعي

عناصر الاقتصاد في الدولة مثل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية
(ز خدمات ى التنمية الاقتصادية (دول متقدمة أو نامية). فالإقتصاد
يم حددًا ظام السياسي، حيث أن الدول التي تعتمد على الزراعة قد
تم لدول الصناعية تميل إلى الأنظمة الليبرالية.

الاج مل الطبقات الاجتماعية، التفاوت في الثروة، ومستوى
ال ع السلطة والنفوذ في المجتمع. فالمجتمع الطبقي، على
مد السلطة في يد القلة، بينما المجتمع المتساوي أكثر يميل
إل

3 ...والثقافي

ويتعلق ... إرث التاريخي للدولة أو المجتمع مثل التجارب الاستعمارية، الحروب، والانقلابات العسكرية هو... للدولة. فالتجربة التاريخية للدولة تؤثر في تشكيل الهياكل السياسية و... الدول التي كانت مستعمرة قد تتبنى سياسات وطنية قوية لمقاومة الن... الخارجي. أيديولوجية نظام الحكم مركّزة على هذه الأبعاد التاريخية التي تمثّل ... الأمة وتحرّ...

كما أن ... في ذلك التقاليد والقيم والعادات، يلعب دورًا مهمًا في تشكيل السياسة. ف... الثقافي الثقيل قد تفضل نماذج حكم معينة، مثل الملكيات السياسية أو ... الديمقراطيات ... بناءً على تاريخها الثقافي.

3 ...

تشير ... العادات والقيم والسلوكيات المتعلقة بالسياسة والتي يتبناها المواطنون ... المواطنون. ... سياسية قد تكون ديمقراطية، شمولية، أو خليطًا بينهما في المجتمعات ... تسود فيها ... سياسية ديمقراطية، يتم احترام حقوق الإنسان، وهناك توجه قوي نحو ا... السياسية ... انتخابات النزيهة. أما في المجتمعات ذات الثقافة السياسية الشمولية، ف... مركزية كبيرة وتضييق على الحريات العامة. كما أن الثقافة السياسية ت... عوامل الا... مثل النظام التعليمي ووسائل الإعلام التي تلعب دورًا في تشكيل وتو... الأفراد ...

وكما ... تلعب دوراً بارزا في تشكيل نمط معيّن للنظام السياسي، فإن ... عبر ... المختلفة (الصحافة، مؤسسات التعليم، المساجد..) في تكريس ثقافة ... معينة ... المجتمع.

التصنيفات الكبرى للنظم السياسية المعاصرة

إن تصنيف الأنظمة السياسية يرجع إلى المعيار المعتمد في التصنيف، حيث سيتم من خلال هذا العنصر الاعتماد على معيار ممارسة السّلطة، بحيث تصنف النظم السياسية من خلاله إلى ثلاث أصناف رئيسية قد يتفرّع عنها تقسيمات أخرى، إلا أن الكل المتفق ذات المعيار تصنّف إلى ثلاثة على النحو التّالي:

نظم الديمقراطية

سنتطرق من خلال هذا العنصر، التطرّق بايجاز إلى تعريف النظم الديمقراطية وكذا تحديد أهم المعايير التي تمكن الباحثين من قياس درجة الدمقرطة في الأنظمة السياسية.

أ/ تعريف الأنظمة الديمقراطية:

النظام الديمقراطي هو ذلك النظام حكم الذي يتم الاحتفاظ بالسيادة السياسية من قبل المواطنين، وهو نفس المعنى الذي ساقه الرئيس الأمريكي الأسبق ابراهام لينكولن Abraham "الديمقراطية حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب"، وهو مقولة "حكم الشعب"، بمعنى أن حصر السلطة بيد فرد واحد أو فئة قليلة يؤدي بالضرورة إلى إيذاء حرية المواطن حيناً والاعتداء على الحرية في أمان وبمنأى عن أي مساس أو تعسف عندما يكون الشعب هو الذي يسمح له المجال واسعاً لاختيار من يمثّله تمثيلاً حقيقياً في مجلس النواب مع استمرار رقابة المواطنين على أعمال وتصرّفات ممثليهم.

لقد شهد العالم انتشاراً هائلاً في بداية القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وانهيار الأنظمة الفردية في روسيا القيصرية وألمانيا وتركيا وغيرها، وأصبحت للديمقراطية جاذبية لا تقاوم مما

اضطر حتى الأنظمة البعيدة كل البعد عن الديمقراطية إلى النص في دساتيرها وقوانينها على حرية الشعب وحقه في ممارسة السلطة بنفسه أو عن طريق ممثليه، مع اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الشعب، ولم يتم تطبيق الديمقراطية على انقاض الأنظمة الفردية والاستبداية فحسب وإنما تحققت الديمقراطية في بلدان معينة عن طريق الثورة الشعبية (الثورة الفرنسية 1789 وما أعقبها من ثورات وانتفاضات)، وفي البلدان الأخرى تم الوصول إليها بالطرق السلمية وبالتطوّر البطيء وبإدخال إصلاحات جذرية على أنظمة الحكم فيها (بريطانيا مثلا).

وفي هذا الصدد، فإن مفهوم الديمقراطية هو حمّال أوجه يجب التعاطي معه بشكل من الحذر، بحيث يستعمل روبرت دال مصطلح **حكم الكثرة** بدل **الديمقراطية**، هذا الأخير الذي يرى أنه مفهوم غامض ومتعدد المعاني، فعندما يتم الحديث عن الديمقراطية فهي تعني جميع الحِقب التاريخية رغم التَّطور الذي لحق بها من حقبة إلى أخرى. فمثلا نجد كتاب ألكسيس دي توكفيل Alexis DE Toqueville والمُعنون ب"الديمقراطية في أمريكا" الذي صدر سنة 1835 و 1840، فبرغم أن الأقلية البيضاء من كان لها الحق في التصويت في تلك الحقبة إلا انه استعمل مفهوم الديمقراطية كعنوان لكتابه، كذلك الحال بالنسبة للحق في التصويت بالنسبة للمرأة، حيث لم يتم إقراره إلا سنة 1920 في الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى الحرب العالمية الثانية بالنسبة لفرنسا وبلجيكا، أما سويسرا حتى سنة 1971. لذا يفضِّل روبرت دال استخدام حكم الكثرة على الديمقراطية، أو حكم الكثرة الديمقراطي.

وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدّمها جوزيف شومبيتر 1942، ففي دراسته بعنوان "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" قام الكاتب بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه "بالنظرية الكلاسيكية للديمقراطية" وقال إن النهج الديمقراطي الحديث يقوم على اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات".

ب/ مؤشّرات النظم الديمقراطية:

- **وجود انتخابات حرة ونزيهة:** تتاح لجميع المواطنين فرصة المشاركة والتصويت في انتخابات دورية دون أدنى قيود سواء كانت تنظيمية تتعلّق بالقوانين الناظمة للانتخابات أو تلك التي تمسّ الأفراد من ناحية حرية الترشّح وتقلّد المناصب وغيرها.

- **الفصل بين السلطات:** وجود نوع من التمايز البنيوي بين مؤسّسات الدولة وبخاصة المؤسّسة العسكرية، التشريعية، التنفيذية، القضائية، مع وجود تخصّص وظيفي لتلكم المؤسّسات دون تدخّل في وظائف بعضها البعض.

- **سيادة القانون:** يخضع الجميع للقوانين بما فيهم كبار المسؤولين، مع تمتّع السّلطة القضائية باستقلالية تامة عن باقي السّلطات، لا من حيث تعيين أعضائها ولا من ححيث نشاطها.

- **حرية الإعلام والتعبير:** وسائل الإعلام حرة في نشر الأخبار دون رقابة أة قيود من أي جهة كانت. مع وجود ضمانات دستورية وقانونية تكفل حق التعبير عن الأفكار دون أي تضييق.

- **حماية حقوق الإنسان:** تلتزم الحكومة بحماية الحقوق الأساسية للمواطنين دون أي تمييز على خلفية دينية أو عرقية أو إثنية وغيرها. مع حماية المعتقدات والتوجّهات دون أن يكون للأخيرة تأثير سلبي على المجتمع ككل في حال شيوعها وإظهارها بشكل علني.

ج/ أمثلة عن أنظمة ديمقراطية:

- **النرويج:** تعتبر واحدة من أكثر الديمقراطيات استقرارًا وشفافية.

- **كندا:** تتمتع بنظام ديمقراطي ليبرالي مع حقوق وحريات واسعة للمواطنين.

4-2 النظم التسلطية أو الاستبدادية:

نشأ مصطلح التسلّطية كظاهرة طبعت النظم السياسية في خضم الحرب العالمية الباردة، على يد المفكّر الاسباني "**خوان لينز** (Juan Linz) من خلال مقاله المشهور "النظم السياسية التسلّطية: إسبانيا نموذجاً" سنة 1964 حيث أشار من خلالها إلى بروز

قطب ثالث إضافة إلى الأنمة الديمقراطية والشمولية، وله معايير ومؤشّرات جديدة وخاصة، مركّزاً في نموذج فرانكو في إسبانيا كنموذج وكمرجع للتحليلن وهذا النموذج أي التسلّطي يطبّق على كل الديكتاتوريات الحديثة حسب رأيه.

أ/ تعريف النظام التسلّطي أو الاستبدادي:

النظام التسلطي أو الاستبدادي هو نظام سياسي تسيطر فيه جهة واحدة (حزب، عائلة، أو قائد) على الحكم دون الالتزام الكامل بالحقوق المدنية والحريات السياسية. كما يُعرّف على أنه شكل من أشكال الأنظمة السياسية أين يكون فيه الفرد الواحد أو جماعة صغيرة تدير مفاصل الحكم دون وجود أي قيود دستورية أو قانونية في ممارستها للسّلطة، الأمر الذي يفتح لتلك القلّة المجال لتغيير القواعد التي تمسّ تسيير الشأن العام أو العقد الذي يربطهم بالجماهير لخدمة مصالحهم، مع استئثارهم بالوظائف الحكومية السيادية في الدولة دون فتح مجال المشاركة خارج دائرتهم الضيّقة، والجماهير في ظل هذا الشكل من الأنظمة السياسية لا يمكنهم مساءلة أو إخضاع المسؤولين للرقابة والمحاسبة، بحُكم أن المؤسّسات الرقابية هي موجودة كشكل فقط وفي تبعية تامة للنخبة الحاكمة.

وقد تمحورت دراسة **خوان لينز** التي سبق الإشارة إليها، من خلال التطرّق إلى الأنظمة السياسية في أوروبا ما بين الحربين العالميتين، وحدّد لينز الخلفيات والأسباب التي عجّلت بظهور النظم التسلّطية في تعرّض العديد من الدول الأوروبية وفي سعيها إلى تحقيق الترسيخ الديمقراطي إلى العديد من الأزمات، حيث لم تنجح هذه الدول التي تبنّت الديمقراطية قبل وبعد الحرب العالمية الأولى في تحقيق الترسيخ الديمقراطي، حتى قبل ظهور التنظيمات الفاشية فيها وتحوّلها إلى بديل في يد العديد من القطاعات والفئات والنخب، فالظاهرة التسلّطية ظهرت كإجابة عن المشاكل السياسية والاجتماعية التي عرفتها هذه الدول منها: بناء الدولة في تركيا، أزمات الهوية في دول شرق أوروبا، خطر الفاشية الذي تربّص باستونيا وليتوانيا، كذلك أزمة البرلمانات في كل من اسبانيا، البرتغال وبولونيا إلى جانب جمهورية البلطيق، إذ أن هذه الصراعات كانت أهم من الصراعات الاجتماعية وتبعات الأزمة

الاقتصادية لسنة 1929، كذلك غياب الاستقرار الحكومي نتيجة تبني نظام التمثيل النسبي ووجود الأحزاب الإثنية في شرق أوروبا، وكذا الجماعات الضاغطة أدّت إلى عدم الاستقرار الحكومي وعجّلت ببروز مطالب تنادي بتطبيق نظام رئاسي تكون فيه السّلطة التنفيذية أقوى المؤسّسات، وهو الأمر الذي أدّى كنتيجة لذلك لتجبّر وتسلّط السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى وبخاصة تلك الممثّلة للشعب مباشرة كالبرلمان والمجالس المنتخبة.

ب/ مؤشّرات النظم التسلطية أو الاستبدادية:

- تركيز السلطة:

يُعدّ تركيز السلطة من أبرز سمات النظم التسلطية أو الاستبدادية، حيث تتركز الصلاحيات السياسية الأساسية في يد شخص واحد، مثل الرئيس أو الملك المطلق، أو في يد مجموعة ضيقة من النخب الحاكمة كالحزب الواحد أو المؤسسة العسكرية. وفي هذه الحالة تضعف مبدأ الفصل بين السلطات، إذ تخضع السلطة التشريعية والقضائية غالباً لهيمنة السلطة التنفيذية، فتفقد استقلاليتها ودورها الرقابي.

ويترتب عن ذلك محدودية مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، حيث تصبح الانتخابات – إن وُجدت – شكلية أو محدودة التأثير، ولا تسمح بتداول حقيقي على السلطة. كما يتم تهميش الرأي العام وتقليص دور الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، مما يجعل السياسات العامة تُصاغ وفق إرادة الحاكم أو النخبة الحاكمة أكثر من تعبيرها عن مطالب المجتمع.

ويؤدي تركيز السلطة كذلك إلى غياب المساءلة والرقابة الفعلية، وهو ما قد يفتح المجال أمام التعسف في استعمال السلطة، وانتشار المحسوبية والفساد، وضعف الشفافية في إدارة الشأن العام.

- وجود تعدّدية شكلية:

من خصائص النظم التسلطية أيضاً وجود تعددية سياسية ظاهرية أو شكلية، حيث تسمح السلطة أحياناً بوجود أحزاب سياسية أو مؤسسات تمثيلية أو انتخابات، لكنها تكون

خاضعة لقيود صارمة تجعلها فاقدة للاستقلال والفعالية. فالتعددية هنا لا تعبّر عن تنافس سياسي حر، بل تُستخدم لإضفاء مظهر ديمقراطي أمام الداخل أو الخارج.

وتُفرض على الأحزاب المعارضة قيود قانونية وإدارية تحد من نشاطها، مثل صعوبة الترخيص، التضييق الإعلامي، أو منع التجمعات السياسية. كما قد يتم التحكم في نتائج الانتخابات أو في شروط المنافسة بما يضمن بقاء السلطة القائمة.

أما الأصوات المعارضة الجدية التي تنتقد توجهات النظام، فقد تتعرض للتهميش أو الحظر أو الملاحقة، وتُستخدم في بعض الحالات أجهزة الرقابة والأمن للحد من انتشارها. وبذلك تصبح التعددية مجرد إطار شكلي لا يؤدي إلى تداول حقيقي للسلطة ولا إلى مشاركة سياسية فعلية.

- قمع المعارضة:

تُقمع الأصوات المعارضة أو تُهمش، مع سماح النظام التسلّطي بوجود معارضة شكلية لا تعبّر حقيقة عن تعدّد المُجتمع أو تعارض بالشكل الصريح للنظام، وإنما هي عبارة عن جماعات نشأت على عين النظام القائم وتسعى لتكون واجهة كمعارضة سياسية في حين أن وظيفتها لا تعدوا أن تكون شكلية ولا تُشكّل أي منافسة صريحة للنظام التسلّطي القائم.

- تبعية مؤسّسات التنشئة وتنوير الرأي العام:

والتي تقوم بأدوار هامة في المجتمع كمصدر للتنشئة السياسية، إلا أن الأنظمة التسلّطية تفرغ هذه المؤسّسات من وظائفها وتحوّلها لمؤسّسات تابعة للنظام القائم، بحيث لا تخرج تلك المؤسّسات عن التوجّه العام للنخبة الحاكمة، وتصبح مؤسّسات التنشئة السياسية إلى مؤسّسات تبريرية لوجود تلك النخب التسلّطية.

- انتخابات غير نزيهة:

تُعدّ الانتخابات في النظم التسلطية أو الاستبدادية إحدى الوسائل التي تُستخدم لإضفاء شرعية شكلية على السلطة القائمة، إلا أنها غالباً لا تتوفر فيها شروط النزاهة

والحرية والشفافية. فبدلاً من أن تكون وسيلة حقيقية لاختيار الحكام أو محاسبتهم، تتحول إلى إجراء شكلي يهدف إلى تأكيد بقاء النظام الحاكم.

وتظهر مظاهر عدم النزاهة من خلال التحكم في القوانين الانتخابية، أو تقييد ترشح المنافسين، أو استغلال موارد الدولة لصالح الحزب الحاكم، أو التأثير على الناخبين عبر الضغط والإكراه. كما قد يتم التلاعب بنتائج الاقتراع أو غياب الرقابة المستقلة على العملية الانتخابية.

وفي مثل هذه الحالات، لا تؤدي الانتخابات إلى تداول سلمي حقيقي للسلطة، بل تصبح مجرد أداة لإعادة إنتاج النظام السياسي نفسه، مع إعطاء انطباع بوجود مشاركة شعبية.

- إعلام تابع للنظام الحاكم:

من المؤشرات البارزة للنظم التسلطية خضوع وسائل الإعلام لهيمنة السلطة السياسية، بحيث تفقد استقلاليتها ودورها الرقابي والتوعوي. فالإعلام في هذه الأنظمة يُستخدم غالباً كوسيلة للدعاية الرسمية وتبرير سياسات الحكم، بدلاً من كونه فضاءً حراً لنقل الأخبار وتعدد الآراء.

وتلجأ السلطة إلى آليات قانونية وإدارية واقتصادية تجعل المؤسسات الإعلامية مرتبطة بها، سواء من خلال نظام التراخيص، أو التحكم في مصادر التمويل والإشهار، أو فرض قيود على النشر والبث. كما قد تتعرض الصحافة المستقلة للتضييق أو المنع إذا مارست النقد أو كشفت قضايا الفساد وسوء الإدارة.

ويؤدي ذلك إلى غياب التعددية الإعلامية، وحرمان المواطنين من الوصول إلى معلومات موضوعية ومتوازنة، مما يضعف الوعي السياسي والمساءلة الديمقراطية.

- انتهاكات حقوق الإنسان:

غالباً ما ترتبط النظم التسلطية بوجود انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، نتيجة غياب الرقابة المؤسسية وضعف استقلال القضاء وسيطرة السلطة التنفيذية

على أجهزة الدولة. وتشمل هذه الانتهاكات تقييد حرية التعبير، منع التظاهر السلمي، التضييق على المعارضين السياسيين، وحرمان الأفراد من ضمانات العدالة القانونية.

كما أن تركّز السلطة في يد فئة محدودة يجعل محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات أمراً صعباً، خاصة عندما تكون الأجهزة الأمنية والإدارية خاضعة مباشرة للنظام الحاكم. وفي ظل غياب آليات فعالة للمساءلة، قد تستمر هذه الممارسات دون تبعات قانونية أو سياسية واضحة.

ويؤدي ذلك إلى نشر الخوف داخل المجتمع، وإضعاف الثقة بين المواطن والدولة، وعرقلة بناء نظام سياسي قائم على الشرعية واحترام الكرامة الإنسانية.

أمثلة عن النظم التسلطية أو الاستبدادية:

- ألمانيا (1933-1945):

بعد وصول هتلر إلى السلطة سنة 1933، تم تفكيك النظام الديمقراطي تدريجياً، حيث تم إلغاء التعددية الحزبية، وحُظر باقي الأحزاب السياسية، وأصبح حزب واحد هو المسيطر وهو الحزب النازي. كما تم دمج مؤسسات الدولة بالحزب، بحيث لم يعد هناك فصل بين الدولة والسلطة الحزبية.

اعتمد النظام على جهاز دعائي ضخم بقيادة وزارة الدعاية، التي كانت تسيطر على الصحافة والإذاعة والسينما، بهدف توجيه الرأي العام وتكريس صورة الزعيم. كما تم إنشاء جهاز أمني قوي لمراقبة المجتمع وقمع المعارضة. وعلى المستوى السياسي، كانت القرارات تُتخذ بشكل مركزي دون مشاركة شعبية حقيقية، وتم إلغاء الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع. كما استُخدمت القوة والقمع بشكل واسع لإسكات أي معارضة داخلية.

- إيطاليا الفاشية (1922-1943):

بعد صعود موسوليني إلى الحكم، تم تدريجياً إضعاف البرلمان وتحويل النظام السياسي إلى نظام الحزب الواحد، حيث أصبح الحزب الفاشي هو الإطار الوحيد للنشاط السياسي. وتم تقييد حرية الصحافة، وأخضعت وسائل الإعلام لرقابة صارمة، واعتمد النظام على فكرة

الدولة القوية التي تهيمن على المجتمع وتوجهه، وتم تعزيز الولاء للزعيم والدولة على حساب الفرد. كما تم إنشاء أجهزة أمنية لمراقبة المعارضين وقمع أي نشاط سياسي مخالف. ومن خلال الجانب الاقتصادي والاجتماعي، تم توجيه المجتمع نحو نموذج مركزي يهدف إلى خدمة الدولة، مع تقليص دور النقابات المستقلة واستبدالها بهياكل خاضعة للسلطة.

4-3 النظم الشمولية

ارتبط مفهوم الشمولية بفترة الحرب الباردة، ويطبق بخاصة على الاتحاد السوفياتي، ويستخدم حالياً هذا المفهوم للتعبير عن السلطة المُطلقة، والشّمولية لديها خاصية أساسية تتمثّل في عدم وجود حدود فاصلة بين الدولة والمجتمع، فالشمولية كظاهرة ارتبطت بالفاشية الإيطالية، أو الاشتراكية الوطنية أو الستالينية. وفي العلوم السياسية مطلح الشمولية مأخوذ من اللاتينية **Totalis** وتعني **Entire** أو **Whole** واستخدمت للتعبير عن الرقابة على كل النظام الاجتماعي بما في ذلك أركانه، كالأفراد وحتّى عقولهم.

ويتّصف هذا النوع من النظم السياسية بمحاولة الدولة اختراق كل أجزاء المجتمع من خلال فرض رقابة صارمة ومشدّدة على كافة أوجه حياة الفرد وتفكيره، مع ضمان تعبئة الأفراد شباباً، كهولاً، وشيوخاً.

أ/ تعريف الأنظمة الشمولية:

النظام الشمولي هو نظام سياسي يسيطر فيه الحاكم أو الحزب على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. ولا يتم السماح بأي معارضة، وتُفرض أيديولوجية رسمية على جميع المواطنين. كما تُدكج فيه الدولة بالمجتمع مع الحزب الحاكم، فلا حديث لوجود فروقات أو حواجز بينها، تتداخل وظائفها إلى حد الاندماج، وهذه الميزة خاصة بالأنظمة الشمولية، بحيث تعتبر القوانين واجهة للدولة أمّا السلطة الحقيقية فهي بيد الحزب الحاكم.

ب/ مؤشّرات النظم الشمولية:

- **الأيديولوجية السياسية:** النظم الشمولية بعكس الأنظمة التسلطية تقوم على أيديولوجية موجّهة للمجتمع ككل والتي قد تكون ذات خلفية تاريخية أو ثورية أودينية وغيرها، يتمّ التسويق لأطروحتها على شكل مشروع قومي يتوجّب على المجتمع ككل الانخراط فيه، فالأيديولوجية السياسية في الأنظمة الشمولية تفترض أن المجتمع ككل كتلة واحدة ولا تخترقه انقسامات، بحيث لا تعترف بتعدّد الأفكار والتوجّهات، إذ ينظر إلى الأخيرة على أنها خيانة للمجتمع وعقيدته.

- **سيطرة شاملة على الحياة العامة:**

تتميز النظم الشمولية بأن الدولة لا تكتفي بتنظيم الشأن السياسي فقط، بل تتدخل بشكل واسع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالمؤسسات الاقتصادية (مثل الإنتاج والتوزيع والتخطيط) تخضع لتوجيه الدولة، وكذلك المؤسسات الاجتماعية مثل التعليم والأسرة والنقابات، إضافة إلى المجال الثقافي والفني.

ويكون هذا التدخل مبرراً غالباً بإطار أيديولوجي شامل تقدمه السلطة باعتباره "الحقيقة الوحيدة" أو "المشروع الوطني"، مما يجعل الدولة هي المصدر الرئيسي للقيم والمعايير في المجتمع. وبهذا الشكل لا تبقى هناك مجالات مستقلة خارج سلطة الدولة، بل يصبح الفرد خاضعاً لتوجيهها في أغلب جوانب حياته.

- **سيطرة على الإعلام والتعبئة الجماعية:**

في النظم الشمولية، تُعتبر وسائل الإعلام أداة مركزية بيد الدولة، حيث يتم احتكارها أو إخضاعها لرقابة صارمة تمنع أي خطاب مخالف للأيديولوجية الرسمية. فلا يُسمح بوجود إعلام مستقل أو نقدي، بل يتم توظيف الإعلام كوسيلة لنشر خطاب موحد يخدم النظام.

وتعمل الدولة على تعبئة الجماهير من خلال الدعاية السياسية المستمرة، التي تهدف إلى ترسيخ شرعية السلطة وتعزيز الولاء لها. كما يتم استخدام التعليم، والخطاب

الثقافي، والرموز الوطنية لتوجيه الرأي العام نحو تبني الأيديولوجية الرسمية. وبهذا تصبح وسائل الإعلام جزءاً من جهاز تعبئة سياسي دائم، وليس مجرد وسيلة لنقل المعلومات.

- **انعدام التعددية:**

من الخصائص الأساسية للنظم الشمولية غياب التعددية السياسية والفكرية بشكل كامل. فلا يُسمح بوجود أحزاب سياسية مستقلة أو قوى معارضة حقيقية، بل يتم إلغاء التنافس السياسي لصالح حزب واحد مهيمن أو سلطة مركزية واحدة.

كما تُمنع أي أيديولوجية بديلة قد تنافس أيديولوجية النظام، ويُنظر إلى الاختلاف الفكري أو السياسي باعتباره تهديداً لوحدة الدولة. وفي حال وُجدت تنظيمات أو مؤسسات جماهيرية، فإنها تكون غالباً خاضعة للسلطة أو تعمل كأدوات لترويج خطابها. وبذلك يتحول المجتمع إلى فضاء سياسي موحّد، تُوجَّه فيه جميع الفاعليات لخدمة أهداف النظام، مما يؤدي إلى إضعاف حرية التعبير والمشاركة السياسية الحقيقية، ويجعل الحياة السياسية محصورة داخل إطار واحد تفرضه الدولة.

- **الرقابة الشديدة والقمع:**

تُستخدم الشرطة السرية والأجهزة الأمنية لقمع المعارضة ومراقبة المواطنين، إذ تتغلغل أجهزة الدولة الرقابية في كافة مفاصل الحياة المجتمعية. كما يتعرّض المخالفون لتوجّه وعقيدة الحزب إلى القمع الشّديد من طرف النظام بسبب أفكارهم وآرائهم.

- **غسل الأدمغة:** يُستخدم التعليم والدعاية لغرس أيديولوجية الحزب في عقول المواطنين منذ الصغر، عبر السياسات العمومية التي تمسّ كافة تمظهرات الحياة، وتكون مؤسّسات التنشئة بمثابة مؤسّسات لتجنيد الأفراد وتعبئتهم لصالح خدمة النظام القائم.

أمثلة عن النظم الشمولية:

الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين:

يُعتبر النموذج السوفيتي أحد أبرز الأمثلة على النظام الشمولي في القرن العشرين، حيث تجسدت فيه سيطرة الدولة الشاملة على المجتمع والفرد. ومن الناحية السياسية، تم

تكريس نظام الحزب الواحد عبر هيمنة الحزب الشيوعي، وأصبح كل النشاط السياسي خارج إطار الحزب ممنوعاً. كما تركزت السلطة الفعلية في يد القيادة العليا، حيث كانت القرارات تتخذ بشكل مركزي دون مشاركة سياسية حقيقية أو تداول للسلطة.

اقتصادياً، تم اعتماد نظام التخطيط المركزي، حيث خضعت كل القطاعات الإنتاجية لقرارات الدولة، بما في ذلك الصناعة والزراعة والتوزيع. وهذا جعل الاقتصاد أداة مباشرة في يد السلطة لتحقيق أهدافها السياسية والإيديولوجية.

أما على المستوى الاجتماعي والثقافي، فقد لعبت الأيديولوجيا الماركسية–اللينينية دوراً محورياً في توجيه التعليم والإعلام والثقافة. وتم استخدام وسائل الإعلام والدعاية لنشر خطاب موحد يهدف إلى تعزيز شرعية النظام وتعبئة المجتمع حول مشروعه السياسي.

كما ارتبط هذا النموذج بوجود جهاز أمني قوي لعب دوراً في مراقبة المجتمع والحد من أي معارضة فكرية أو سياسية، مما أدى إلى تضييق كبير على الحريات الفردية.

– تعتبر كوريا الشمالية:

يعتبر من أبرز الأمثلة المعاصرة على النظام الشمولي، حيث تتميز بدرجة عالية من تركيز السلطة والسيطرة على مختلف مجالات الحياة العامة، بحيث يتمركز الحكم في يد قيادة عليا واحدة، مع غياب فعلي للتعددية السياسية أو التنافس الحزبي. فالنظام يقوم على قيادة مركزية قوية تهيمن على مؤسسات الدولة كافة، مما يجعل عملية صنع القرار السياسي محصورة في نطاق ضيق جداً. وفي الجانب الإعلامي تخضع وسائل الإعلام لرقابة صارمة، وتعمل بشكل أساسي على نشر الخطاب الرسمي للدولة. ولا يُسمح بوجود إعلام مستقل، مما يؤدي إلى توجيه الرأي العام بشكل كامل نحو دعم النظام والأيديولوجية الرسمية.

ومن الناحية الاجتماعية والثقافية، تلعب الدولة دوراً واسعاً في توجيه حياة الأفراد، من خلال التعليم والإعلام والتنشئة السياسية، حيث يتم غرس قيم الولاء للنظام والقيادة منذ المراحل الأولى من التعليم. كما أن الانفتاح على الأفكار الخارجية محدود للغاية.

وتُعرف هذه الحالة بضعف شديد في التعددية السياسية وغياب الحريات العامة، حيث تُدار الحياة السياسية والاجتماعية في إطار مركزي شديد الانضباط، ما يجعلها من أبرز النماذج الحديثة للنظام الشمولي.

المحور الخامس: المداخل النظرية لدراسة النظم السياسية المقارنة

تعتبر المداخل النظرية بمثابة الوسيط العلمي بين الباحث والحقيقة، بحيث يوظّف الباحثون هذه الوسائط العلمية للوصول إلى تقديم تحليل وتفسير علمي للظواهر، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى ظواهر طبيعية كالتصحّر والكسوف، وأخرى إجتماعية وإنسانية كالمظاهرات والانقلابات السياسية والثورات وغيرها، ولا شك أن تحليل الظواهر التي تتخذ لها مكاناً من خلال الأنظمة السياسية تندرج ضمن الظواهر الاجتماعية باعتبارها تتعلّق بتفاعل الأنساق المجتمعية، وتتعدّد هذه المداخل النظرية لدراسة النظم السياسية باختلاف النماذج المعرفية السائدة في حقل العلوم السياسية وما تفرّع عنها من مدارس الفكرية، بحيث يعتبر كل من المدخل البنيوي الوظيفي إلى جانب النخبوي إحدى أبرز المداخل النظرية التي تساهم في تحليل، تفسير وتصنيف الأنظمة السياسية.

5-1 المدخل البنيوي الوظيفي

انطلق المدخل البنائي الوظيفي في تعريفه لعلم السياسة من منطلق البنية والوظيفة، هذان المفهومان اللذان تم نقلهما من علم الاجتماع والذي نقلهما بدوره من المبادئ البيولوجية، معتبرين أن المجتمع كالكائن الحي مُكون من أعضاء وخلايا (بنية) بحيث تقوم هذه الخلايات بوظائف محدّدة، فإذا كان عالم البيولوجيا يدرس كيف يتكيّف هذا العضو ويستمر حياً ويُحافظ على نفسه في توازن، كذلك فإن عالم الاجتماع أو السياسة يجب أن يدرس كيف يحافظ المجتمع على نفسه على مر الزمن، ومن ثم يدرس أجزاء المجتمع من منظور وظيفي، حيث أن الوظيفة هي أي نشاط مثل العقاب على الجريمة أو مراسم الجنازة يلعب دوراً في حياة المجتمع ككل، ولذلك فدورها هو الحفاظ على بقاء واستمرار حياة الأبنية الاجتماعية. وكذلك الأمر مع مفهوم البناء، وقياساً على البيولوجيا فالذي يقاوم بقاء المجتمع واستقراره واستمراره ليس فرداً واحداً أو أفراد معيّنين، وإنما هو نمط معيّن من الخصائص والتفاعلات والعلاقات بين الأفراد.

يعد **جابريال ألموند Gabriel Almond** رائد البنائية الوظيفية في علم السياسية، مُستفيداً كما ذكرنا من أعمال علماء الاجتماع على رأسهم اسهامات **تالكوت بارسونز**، وقد ركّز ألموند على ثلاثة متغيّرات أساسية وهي: البنية، النظام، الوظيفة، وتشير البنية بحسبه إلى الأنشطة القابلة للملاحظة التي تشكل النظام السياسي، وهي أنشطة منتظمة الحدوث يعبّر عنها بالأدوار، أمّا النظام السياسي عند ألموند فيشير إلى كل التفاعلات التي تؤثّر في الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه، وتعني الوظيفة عند ألموند مدلولات عدّة، فقد تدل على معنى السّلوك، أو عملية، أو عامل ما، أو الأنشطة الموكولة إلى شاغل مركز أو منصب معين.

5-2 المدخل النخبوي

يعتبر مدخل النّخبة أداةً منهجية تحليلية تساعد في تفسير أحد جوانب الظواهر السياسية المرتبطة بالنظام السياسي، حيث يُركّز على زاوية النّخب بما تحمله من معاني القلة واحتكارها للقوة والسّلطة في المجتمع، والتي على أساسها يتم توزيع القيم داخل المُجتمع.

مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 و بفضل عالمي الاجتماع الايطاليين "**فلفريدو باريتو** v.Pareto" و " **جيتانو موسكا** Gaetano Mosca" بمساهمة الألماني " **روبرت ميشلز** R.Mechels" بالاضافة الى " **رايت** ميلز **Wright Mills**" ، تم التقديم لمفهوم النخبة بشكل معمّق وهذا ما أشار إليه "**رانسمان Runciman**" في مؤلّفه (العلوم الاجتماعية والنظرية السياسية) حيث ركّز على نظرية النّخبة، موضحا دور منظّري النّخبة في التأسيس لعلم الاجتماع السّياسي حيث يقول: "إذا كنا ندين لماركس وفيبر باعتبارهما أسهما في تأسيس علم الاجتماع السياسي، فإنه لايزال هناك مجال هام من مجالات الدّراسة ندين به إلى أربعة مفكرين آخرين ظهروا في أواخر القرن 19 وبداية القرن العشرين، وأسهموا

في تأسيس جانب مهم من هذا الميدان يرتبط أساسا ببحوث القوة والمجتمع والسياسة، هم: **موسكا، باريتو، ميشلز وميلز.**

وقد أدى ظهور الحركة السلوكية في العلوم الاجتماعية والنقلة التي شهدها حقل السياسة المقارنة، إلى التّركيز على البعد السلوكي القابل للملاحظة والتّحديد في النّخب السياسية، وقد تعدّدت الإسهامات في ذلك من قبل "**سوزان كيلر S.Killer**"، " **بوتومور** Thomas Bottomor" "ويليام كورنهاوزر W. Kornhauser" و"سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset" وغيرهم.

وبالتالي كان نتاج ذلك أنه قُدّمت للنخبة جملة من المفاهيم. فحسب المنظرين الأوائل للنخبة (باريتو وموسكا) فانه تم حصر تعريف النّخبة على أساس بعض الاعتبارات الموضوعية والذاتية تجعلهم يتميزون عن باقي أفراد المجتمع (كالذكاء، الثروة...)

أما "**هارولد لاسويل H. Lasswell** " فيعرّف النّخبة على أساس التأثير الذي تمارسه على غيرها للحصول على أعلى قدر ممكن من المكاسب، ويعرّف النّخبة السياسية على أنها "تلك الفئة التي تتألّف من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، وهؤلاء يشملون القيادة والتشكيلات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة والتي من خلالها يتم تقدير وحساب كل شيء خلال فترة زمنية معينة".

ويمكن تعريف النّخبة على أنّها الأشخاص الذين هم بحكم المناصب الإستراتيجية التي يحتلونها سواء في المنظمات أو الحركات ذات الشعبية وهم قادرون على التأثير في المخرجات السياسية بشكل كبير وبانتظام.

ويرى"**جيروشيه G.Rocher**" أن النّخبة تضم أشخاصا وجماعات، والذين بواسطة القوة التي يمتلكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه، يشاركون في صياغة تاريخ جماعة

ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات، أو بالأفكار والأحاسيس والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعارا لهم.

في حين يعتبر "**غرانت باري Geraint Parry**" أن النّخبة أقليات أو جماعات صغيرة تمارس تأثيرا قويا على الشؤون السياسية والاجتماعية. أما بالنسبة لـ "**ويليام كورنهاوزر W. Kornhauser** " فإن النّخبة هي مجموعة من الأفراد الذين لديهم مسؤولية خاصة في السياق الاجتماعي لموقعهم المتميز ضمنه، وترى "**سوزان كيلر S.Killer** "أن النّخبة أقلية من الأفراد وجدت لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة الجماعية.

وتقوم نظرية النّخبة على مجموعة من الأفكار ترتقي إلى مستوى المُسلّمات، مفادها أن كافة المُجتمعات تنقسم إلى مجموعة متعدّدة من النخب (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية..) وهذه النّخب ما يميّزها عن الجماهير هو امتلاكها لقيم مُعيّنة (الثروة، القوة، المكانة..) وهي التي تجعلها تمتلك وسائل تأثير على السّلطة بشكل عام، وبالتّالي تعتبر أداة مهمة في تفسير الظواهر السياسية.

كما يقوم التحليل النخبوي على مسلّمة أخرى تتمثّل في أن جميع الأنظمة السياسية تنقسم إلى فئتين حاكمة وأخرى محكومة، فالفئة الحاكمة تعتبر النخبة، وهي التي يجري الاعتماد عليها كوحدة للتحليل من خلال هذا المدخل التحليلي، كونها تمتلك وسائل التأثير في العملية السياسية برمتها.

مقولات المدخل النخبوي:

تقوم نظرية النّخبة على مجموعة من التصوّرات ترتقي إلى افتراضات على أساسها يقوم الباحثون بتحليل مختلف الظواهر السياسية، التي يرتكزون على النّخبة كوحدة للتحليل في بحوثهم، وهاته المقولات هي بمثابة دليل كشفي للباحثين وخلفية نظرية يتّبعها الدارسون للنظم السياسية للتحليل والتفسير وكذا المقارنة بين الأنظمة السياسية:

1/ **وجود هوية موحّدة بين أعضاء النخبة:** وهو ما يميّزها عن غيرها من النخب، حيث تمثّل هذه الهوية مجموعة من القيم المجتمعية تؤدّي إلى تراتبية في المجتمع وتقسّمه إلى مجموعة من الشرائح.

2/ **استخدام المعادلة السياسية بصورة مُثلى:** تعكف النخب في النظام السياسي إلى توظيف المعادلة السياسية بشكل يخدم مصالحها، وهذه المعادلة السياسية كما صاغها باريتو هي بمثابة الأداة التي تمنح الشرعية للنخب قصد تمييزها عن الجماهير وكذا استأثارها بأدوات معينة للتأثير في السياسات. بحيث يتوجّب على الباحث في السياسات المقارنة معرفة أي المعادلة السياسية الموظّفة من لدن النخبة قصد تفسير سلوكها وكذا مسألة الخلفية التي تتوزّع بها القيم داخل المجتمع.

3/ **دوران النخبة:** وهي مسألة مهمّة في مقولات المدخل النخبوي، حيث يقوم على أساس افتراض أن مسألة الاستقرار وتحقيق المسائل التنموية وفق النظرة السلوكية يتوجّب وجود نوع من دوران النخب الداخلي والخارجي وتداولها على السلطة ومراكز اتخاذ القرار داخل النظم السياسية. بحيث تفسّر وفق ذات المدخل عمليات التغيير والثورات وغيرها من المظاهر الباتولوجية على أنها لم تحترم هذا المبدْ المتعلّق بمسألة دوران النخب.

4/ **تأييد الجيش:** وهو الآخر بُعد جوهري في التحليل النخبوي، انطلاقاً من فكرة أن النخب العسكرية هي الأخرى تلعب دور كبير في العمليات السياسية بشكل عام، وبالتّالي تحديد هذه النخب والوقوف على الأدوار التي تقوم بها يمثل عنصر هام في المقارنة بين الأنظمة السياسية، كما أن البُعد المحافظ للمدرسة السلوكية أيضاً يعطي تفسيراً لمسائل عدم الاستقرار هو عدم حصول النخب الحاكمة على تأييد الجيش وهو الأمر الذي يؤدّي إلى تهديد للنظام السياسي في استقراره.

المحور السادس: مقاربات دراسة وتصنيف النظم السياسية المقارنة

تركز مقاربات دراسة وتصنيف النظم السياسية المقارنة على تحليل طبيعة السلطة وآليات ممارسة الحكم من منظورات مختلفة، إذ تتيح هذه المقاربات فهم التنوع السياسي بين الدول وتحديد خصائص كل نظام. ومن أبرز هذه المقاربات المقاربة النسقية التي تعتبر النظام السياسي ككل متكامل يضم عناصر مترابطة تتفاعل مع بعضها البعض، والمقاربة المؤسساتية التي تركز على دور المؤسسات الرسمية في تنظيم السلطة وصنع القرار، إضافة إلى المقاربات الوظيفية والسلوكية التي تهتم بأداء النظم وسلوك الفاعلين السياسيين داخلها. ويتيح الاعتماد على هذه المنظورات المتعددة للباحثين إمكانية تقييم فعالية النظم المختلفة، وفهم ديناميات السلطة، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، بما يسهم في تصنيف النظم السياسية بشكل موضوعي وشامل.

6-1 الاقتراب المؤسّسي

كما سبق الإشارة إليه، فإن التحليل التقليدي للنظم السياسية كان ينصب على مُجرّد الأبعاد القانونية والدستورية، ونظراً لمحدودية تفسير الظواهر التي تحدث من خلال النظام السياسي تم الدعوة إلى تجاوز تلك الأطر المحدودة المركزة فقط على الجوانب القانونية والدستوري وأصبح الاهتمام يمس إلى جانب المؤسّسات التشريعية والتنفيذية كافة القوى الرسمية والغير الرسمية المؤثّرة في العملية السياسية ككل. وعليه ظهر نموذجان للتحليل المؤسّسي يتمثّلان في:

أنواع الإقتراب المؤسّسي:

هنالك نموذجين للاقتراب المؤسسي نذكرهما على أساس تاريخ الظهور على التوالي:

المؤسسية التقليدية:

اعتبر كل من ألموند وباول أن هذا الاقتراب يتناول النظام السياسي بمعنى الدولة، وليس بالمعنى الذي طور بعد ذلك على يد إيستون، كذلك يقتصر على دراسة الجوانب

الرسمية والمؤسّسات الموجودةفعلاً في أوروبا الغربية، بصورة تغفل تماما المؤسسات الغير الرمسية أو غير ذات الصفة الشكلية والتي تقع خارج المؤسسات الغربية، وبالتالي لا يصلح لدراسة المجتمعات الغربية التي لا توجد فيها مؤسّسات سياسية رسمية مثل تلك الموجودة في الدول الغربية، ومن ثم فإن هذا الإقتراب لا يستطيع أن يستوعب إلا ما يدخل في إطار النموذج الأولوربي للحكم. وعلى العموم فإن هذا الإقتراب يقوم على شرح وتفصيل وضفي للمؤسّسة، ثمّ إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحكاة التّالية:

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس * كلية الحقوق و العلوم السياسية * نائب رئيس قسم العلوم السياسية

1/ كيفية تكوين المؤسّسة.

يهتم هذا المحور بدراسة الظروف والعوامل التي أدّت إلى نشأة المؤسسة السياسية، سواء كانت نتيجة تطور تاريخي تدريجي، أو بفعل نصوص دستورية وقانونية، أو استجابة لتحولات اجتماعية واقتصادية. كما يشمل تحليل القوى التي ساهمت في إنشائها، ومدى ارتباطها بإرادة المجتمع أو بقرارات السلطة الحاكمة.

2/ الهدف من وجود المؤسّسة.

يركز هذا الجانب على الغايات التي أُنشئت المؤسسة من أجل تحقيقها، مثل تنظيم السلطة، تمثيل المواطنين، سنّ القوانين، حفظ الأمن، أو إدارة الشؤون العامة. فكل مؤسسة سياسية تُوجد لتلبية وظيفة محددة داخل النظام السياسي.

/ مراحل تطوّر المؤسّسة أو نموها.

يتناول هذا العنصر المسار التاريخي للمؤسسة منذ تأسيسها إلى مراحل تطورها المختلفة، من حيث توسع اختصاصاتها أو تغير بنيتها أو تعديل وظائفها. فالمؤسسات ليست ثابتة، بل تتأثر بالتغيرات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية.

4/ الوسائل التي من خلالها تستطيع المؤسّسة أن تحافظ على بقائها.

يهتم بدراسة الأدوات والآليات التي تضمن استمرارية المؤسسة، مثل الشرعية القانونية، الدعم الشعبي، الكفاءة الإدارية، القدرة على التكيّف مع الأزمات، واحترام القواعد المنظمة لعملها. فبقاء المؤسسة مرتبط بمدى قدرتها على أداء وظائفها والمحافظة على ثقة المجتمع.

5/ الطريقة التي يتم بها تجنيد الأراد في المؤسّسة

يقصد بها كيفية اختيار الأشخاص الذين يعملون داخل المؤسسة أو يشغلون مناصبها، سواء عن طريق الانتخابات، التعيين، المسابقات، الترقية، أو الوراثة في بعض الأنظمة التقليدية. كما يدرس مدى اعتماد الكفاءة أو الولاء أو التمثيل الاجتماعي في هذا الاختيار.

6/ البناء الداخلي والهيكل الخارجي للمؤسّسة.

يركز على التنظيم الداخلي للمؤسسة من حيث توزيع الاختصاصات، التسلسل الإداري، الأقسام والأجهزة التابعة لها، إضافة إلى شكلها الخارجي ومكانتها ضمن النظام السياسي. ويُظهر هذا الجانب كيفية سير العمل داخل المؤسسة وعلاقات السلطة فيها.

7/ علاقة المؤسّسة بالمؤسسات الأخرى وبالمجتمع ككل.

يهتم بدراسة التفاعل بين المؤسسة وغيرها من المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية، وكذلك علاقتها بالأحزاب، جماعات الضغط، وسائل الإعلام، والمواطنين. فالمؤسسة لا تعمل بمعزل عن محيطها، بل ضمن شبكة من العلاقات المتبادلة.

8/ المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.

يتناول مدة استمرار المؤسسة أو مدة شغل أعضائها لمهامهم، وهل هي مؤسسة دائمة أم مؤقتة، وهل تخضع لفترات انتخابية محددة أم تستمر دون أجل معين. كما يدرس أثر الزمن على استقرار المؤسسة وفعاليتها.

9/ وظائف المؤسّسة وأهميتها.

يركز هذا المحور على الدور العملي الذي تؤديه المؤسسة داخل النظام السياسي، مثل التشريع، التنفيذ، الرقابة، الفصل في النزاعات، أو تمثيل الشعب. كما يبرز مدى أهميتها في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية وتنظيم الحياة العامة.

الانتقادات الموجهة للاقترب المؤسسي

-غلبة الطابع الوصفي للمؤسسات الرسمية عبر المحدّدات القانونية والدستورية، حيث تم التركيز على الوصف الدقيق لتفاصيل النظام السياسي وغياب تام للجوانب الغير الرسمية، وبالتالي غياب التحليل والتفسير وإمكانية التنبؤ.

-إهمال العوامل الخارجية : قد يبالغ هذا المنهج في التركيز على المؤسسات ويتجاهل العوامل الأخرى، مثل القوة الاقتصادية أو النفوذ الخارجي.

- التضييق الشديد في إطار المقارنةوالاقتصار على النظم الغربية في أوروبا، حيث تم التركيز على أربعة حوكمات في أوروبا، هي بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وروسيا بالإضافة إلى الولاياة المتحدة الأمريكية.

-الجمود :قد يُنظر إلى المؤسسات على أنها ثابتة وغير قابلة للتغيير بسهولة، مما قد يجعل من الصعب تفسير التحولات المفاجئة في السياسة.

المؤسسية الجديدة (الحديثة):

وفي الاتجاهات الحديثة لهذا المدخل ظهرت محاولات لدراسة العمليات السياسية داخل المؤسّسات الحكومية للنظام السياسي، مع التركيز على الجانب السلوكي للمشاركين في عملية صنع السياسات بصفة عامة، ففي دراسة السلطة التشريعية مثلاً تحول اهتمام هذا المدخل من مجرّد وصف البرلمان كمؤسّسة من ناحية شكلية لتحليله وتفسير عملياته في

فترات زمنية معينة وكذا التحالفات الموجودة فيه، وذلك يعني التركيز على النواحي الديناميكية وليس على النواحي الاستاتيكية.

بمعنى آخر، أصبح هذا النموذج الجديدي عبر رائده صاموئيل هنتغتون، ينظر إلى المؤسسات بشكل أوسع، بما في ذلك المؤسسات غير الرسمية والعوامل الثقافية والتاريخية التي تؤثر على العملية السياسية، وبالتالي فإن هذا التوجّه الحديث رأى أن المؤسّسات تمارس نشاطها وتنمو وتتغيّر من خلال السلوك الإنساني للأفراد المكوّنين لها، وهو الأمر الذي مكّنهم من تجنّب جمود الاقتراب المؤسّسي التقليدي في تحليل الظواهر السياسية، وبالتالي تم تجاوز الوصف الضيّق للإطار الرسمي والتحول إلى الاهتمام من الجوانب القانونية أو المؤسّسية الجامدة إلى الديناميات السياسية والمعنى الأعمق للعملية السياسيسة، ومن ثم فإن المقارنة بين الأنظمة السياسية ستزداد عمقاً ومصداقية وهذا ما تم التوصّل إليه في المرحلة السلوكية.

مزايا الاقتراب المؤسسي

- التركيز على الهياكل طويلة الأجل : يساعد في فهم كيفية استقرار الأنظمة السياسية أو تغيرها.

- التركيز على القواعد والإجراءات : يوضح كيفية تنظيم العلاقات بين الفاعلين السياسيين، مما يساعد على التنبؤ بالنتائج السياسية.

- القدرة على المقارنة بين الأنظمة : يسهل هذا الاقتراب المقارنة بين دول مختلفة بناءً على هياكلها المؤسسية.

6-2 الاقتراب النّسقي

الاقتراب النسقي حسب رائده دافيد إيستون: هو أحد المناهج التي تستخدم لدراسة وتحليل الأنظمة السياسية باعتبارها أنظمة متكاملة تتألف من أجزاء مترابطة ومتفاعلة مع

بعضها البعض. يعتمد هذا الاقتراب على مفاهيم من النظرية العامة للنظم، حيث يتم النظر إلى النظام السياسي كنظام فرعي ضمن نظام أكبر يتفاعل مع البيئة المحيطة به.

مفهوم النظام السياسي من خلال الاقراب النّسقي

يُعرّف النظام السياسي في هذا الاقتراب على أنه مجموعة من المؤسسات، العمليات، والأنشطة التي تتفاعل مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بهدف صنع القرارات السياسية وتنفيذها، وعليه، يُنظر إلى النظام السياسي من خلاله على أنه:

- **كيان متكامل:** حيث تتفاعل مختلف المؤسسات والمكونات لتحقيق أهداف معينة.

- **مفتوح** :حيث يتفاعل مع البيئة الخارجية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) ويتأثر بها ويؤثر فيها.

البيئة المحيطة بالنظام السياسي حسب التحليل النّسقي

يتعامل هذا الاقتراب مع النظام السياسي باعتباره فرعاً من نظام اجتماعي كُلي أو هو جزء من بيئة أكبر تشمل:

- **العوامل الاجتماعية :**

تشمل العوامل الاجتماعية البنية الداخلية للمجتمع التي يعيش فيها النظام السياسي، وهي من أهم محددات سلوكه واستقراره. ومن أبرزها:

- **الطبقات الاجتماعية** : مثل الطبقة الغنية، الطبقة الوسطى، والطبقة الفقيرة، حيث يؤثر توزيع القوة الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الطبقات في طبيعة المطالب السياسية ومستوى الاستقرار. فالمجتمعات التي تعرف تفاوتاً طبقياً كبيراً قد تشهد ضغوطاً اجتماعية أو مطالب بإعادة توزيع الثروة .

- **الروابط العائلية والقبلية** : في بعض المجتمعات تلعب الأسرة أو القبيلة دوراً مهماً في تحديد الولاءات السياسية والتأثير في السلوك الانتخابي أو الدعم السياسي .

- **المجموعات اللغوية والأثنية والعرقية** : يمكن أن تؤثر التنوعات الثقافية داخل المجتمع في شكل النظام السياسي، خاصة عندما ترتبط بالمطالبة بالتمثيل السياسي أو الحقوق الثقافية .

بشكل عام، تعكس العوامل الاجتماعية طبيعة التماسك أو الانقسام داخل المجتمع، وهو ما ينعكس مباشرة على استقرار النظام السياسي.

- **العوامل الاقتصادية** :

تشكل العوامل الاقتصادية أحد أهم المدخلات المؤثرة في النظام السياسي، لأنها ترتبط مباشرة بحياة المواطنين ومستوى رضاهم. ومن أبرز هذه العوامل:

- **مستوى النمو الاقتصادي**: فالدول ذات النمو المرتفع غالباً ما تتمتع باستقرار سياسي أكبر، بينما يؤدي ضعف النمو إلى أزمات اجتماعية وسياسية .

- **توزيع الثروة**: العدالة أو عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية تؤثر بشكل كبير في الاستقرار السياسي، حيث أن التفاوت الكبير قد يؤدي إلى احتجاجات أو مطالب إصلاحية.

- **التفاوت الطبقي والبطالة والفقر**: كلها عوامل تولد ضغوطاً على النظام السياسي وتدفعه إلى تبني سياسات استجابة للمطالب الاجتماعية.

جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس * كلية الحقوق و العلوم السياسية * قسم العلوم السياسية

وبذلك فإن الاقتصاد يُعد مصدرًا رئيسياً للمدخلات التي يعالجها النظام السياسي عبر السياسات العامة.

- **العوامل الثقافية والتاريخية** :

تتعلق هذه العوامل بالقيم والمعتقدات التي تشكل الوعي الجماعي للمجتمع، وتشمل:

- **الموروث الثقافي:** أي العادات والتقاليد والقيم السائدة التي تحدد نظرة المجتمع للسلطة والدولة والمشاركة السياسية.
- **الدين:** قد يلعب دوراً مهماً في تشكيل الشرعية السياسية أو التأثير في القوانين والسلوك السياسي.
- **التاريخ السياسي:** التجارب التاريخية مثل الاستعمار، الثورات، أو الحروب تؤثر في بنية النظام السياسي وفي علاقة المواطن بالدولة.

هذه العوامل تفسر لماذا تختلف الأنظمة السياسية في استجابتها لنفس التحديات رغم تشابه الظروف أحياناً.

- **العوامل الدولية :**

يقصد بها كل التأثيرات القادمة من خارج حدود الدولة، وهي أصبحت أكثر أهمية في العصر الحديث. ومن أبرزها:

- **العلاقات الدولية:** مثل التحالفات، الاتفاقيات، أو التوترات بين الدول، والتي قد تؤثر في قرارات الدولة الداخلية والخارجية.
- **العولمة:** التي أدت إلى زيادة الترابط بين الدول في مجالات الاقتصاد، الإعلام، والتكنولوجيا، مما يفرض ضغوطاً جديدة على الأنظمة السياسية.
- **التأثيرات الخارجية:** مثل المساعدات الاقتصادية، العقوبات، أو التأثير السياسي والثقافي للدول الكبرى والمنظمات الدولية.

كل هذه العوامل تجعل النظام السياسي جزءاً من شبكة دولية واسعة، وليس مجرد نظام داخلي مغلق.

المفاهيم الأساسية في التحليل النسقي

يرتكز التحليل النسقي كما صاغة دافيد إيستون على مفاهيم أساسية تعبّر عن مضامينه، وقد تأثّر إيستون في صياغته لهذه المفاهيم بالمدخل النظمي وكذا الوظيفي، على الرغم من الانتقادات التي وجّهها للنظرية البنائية الوظيفية التي لم تخرج عن السياق العام للتحليل النظيمي. وعلى العموم فإنّ هذه المفاهيم هي تلخيص للإجابة عن السؤال الذي طرحه إيستون المتمثّل في: كيف يمكن صناعة القرارات السلطوية وتنفيذها في المجتمع؟".

وهي على النحو التّالي:

أ- المدخلات والمخرجات

يعتبر الاقتراب النسقي أن النظام السياسي يعتمد على تدفق مستمر من المدخلات (inputs)والمخرجات(outputs) بحيث أن المدخلات: وتكون على شكل مطالب أو دعم والتي تأتي من البيئة المحيطة بالنظام. وهذه المطالب قد تكون اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية (مثل مطالب توفير الخدمات، أو الإصلاح السياسي)، أما الدعم فيتمثل في التأييد الشعبي أو الموارد التي يحتاجها النظام ليقوم بوظائفه.

أمّا المخرجات: فهي القرارات والسياسات التي ينتجها النظام السياسي استجابةً للمطالب، وهذه المخرجات قد تكون تشريعات جديدة، سياسات عامة، أو إصلاحات ذات أبعاد مُختلفة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية..).

ب/ التغذية الاسترجاعية (Feedback)

من أهم مفاهيم الاقتراب النسقي هو مفهوم التغذية الراجعة، حيث يتم تقييم المخرجات من قبل المجتمع والبيئة الخارجية. بناءً على هذا التقييم، قد يُعدل النظام السياسي من سياساته أو يغير استراتيجياته. أي أن التغذية الراجعة تسمح للنظام بالتكيف مع التغيرات في البيئة.

ج/ التوازن والاستقرار

يركز الاقتراب النسقي على قدرة النظام على الحفاظ على التوازن والاستقرار. الأنظمة السياسية تسعى دائمًا إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي من خلال التكيف مع التغيرات التي تحدث في البيئة أو معالجة الأزمات. يُنظر إلى الاستقرار على أنه مؤشر على فعالية النظام السياسي.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
نائب رئيس قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

تحليل النظام السياسي كعملية

ينظر الاقتراب النسقي، خاصة مع David Easton، إلى النظام السياسي باعتباره نسقاً مفتوحاً يتفاعل باستمرار مع البيئة المحيطة به، حيث يستقبل مطالب ودعماً من المجتمع، ثم يقوم بمعالجتها وتحويلها إلى قرارات وسياسات عامة. وفي هذا الإطار تبرز مجموعة من العمليات الأساسية التي تضمن استمرار النظام وفعاليته، من أهمها:

التحويل

يقصد بالتحويل العملية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات الواردة إلى النظام السياسي إلى مخرجات ملموسة. فالمدخلات تتمثل في مطالب المواطنين، وضغوط الجماعات الاجتماعية، واحتياجات المجتمع، إضافة إلى الدعم السياسي الموجه للنظام.

وتقوم مؤسسات الدولة، مثل البرلمان والحكومة والإدارة العمومية، بدراسة هذه المطالب وترتيب أولوياتها ثم اتخاذ قرارات بشأنها.

وتشمل عملية التحويل تفاعلات متعددة بين مختلف الفاعلين السياسيين، مثل الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، النقابات، ووسائل الإعلام، حيث يسعى كل طرف للتأثير في القرار السياسي. وتُعد هذه العملية جوهر النشاط السياسي لأنها تعبّر عن كيفية استجابة النظام لمطالب المجتمع وتحويلها إلى قوانين أو سياسات عامة أو برامج تنموية. وكلما كانت عملية التحويل فعالة ومنظمة، زادت قدرة النظام على تحقيق الاستقرار والشرعية.

التكيف:

يقصد بالتكيف قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية التي تطرأ في بيئته. فالمجتمعات تعرف باستمرار تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، كما قد تواجه أزمات سياسية أو ضغوطاً دولية، وهو ما يفرض على النظام السياسي أن يطوّر آلياته وأساليبه لمواجهة هذه المستجدات.

ويظهر التكيف من خلال تعديل القوانين، إصلاح المؤسسات، تغيير السياسات العامة، أو فتح المجال أمام مشاركة سياسية أوسع. كما يتجسد في قدرة النظام على امتصاص الأزمات والصراعات دون الانهيار. فالنظام الذي يفتقر إلى المرونة والتكيف يكون أكثر عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، بينما النظام القادر على التكيف يضمن استمراريته وبقاءه.

التكامل:

يقصد بالتكامل مدى الانسجام والتنسيق بين مختلف مكونات النظام السياسي، سواء بين المؤسسات الرسمية أو بين السلطة والمجتمع. فلكي يعمل النظام بكفاءة، يجب أن توجد

علاقات متوازنة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع وضوح في الاختصاصات وتعاون في الأداء.

كما يشمل التكامل وجود قدر من التوافق السياسي والاجتماعي حول القيم الأساسية للدولة، مثل احترام القانون، الشرعية، والوحدة الوطنية. ويساهم التكامل في تقوية تماسك النظام ومنع الصراعات الداخلية التي قد تعرقل عمله. وكلما ارتفع مستوى الانسجام بين أجزاء النظام، ازدادت قدرته على تحقيق أهدافه والاستجابة لمطالب المجتمع بصورة فعالة.

مزايا الاقتراب النسقي:

يوفّر الاقتراب النسقي المزايا التّالية

رؤية شمولية :

يتميّز الاقتراب النسقي بأنه يقدم نظرة شاملة ومتكاملة للنظام السياسي، إذ لا يدرس مؤسسة واحدة أو جانباً محدداً فقط، بل ينظر إلى النظام باعتباره وحدة مترابطة تتكون من عناصر متعددة تتفاعل فيما بينها. فهو يفسر كيفية استقبال النظام للمطالب والدعم من المجتمع، ثم تحويلها إلى قرارات وسياسات عامة. كما يربط بين ما يحدث داخل النظام وما يجري في البيئة المحيطة به، الأمر الذي يجعل فهم الظواهر السياسية أكثر دقة واتساعاً.

تحليل العلاقات بين العناصر المختلفة :

يساعد الاقتراب النسقي على فهم طبيعة العلاقات المتبادلة بين مختلف مكونات النظام السياسي، مثل العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، أو بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، أو بين الدولة والمواطنين. فهو يبرز أن أي تغيير في أحد عناصر النظام قد يؤثر في بقية العناصر. ومن خلال هذا التحليل يمكن تفسير التوازنات السياسية، ومصادر التوتر أو الاستقرار داخل النظام، وكيفية تأثير كل جزء في أداء الأجزاء الأخرى.

التركيز على التكيف والتغيير :

من أهم مزايا الاقتراب النسقي اهتمامه بدراسة قدرة النظام السياسي على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية. فالنظام السياسي قد يواجه أزمات اقتصادية، مطالب اجتماعية جديدة، تغيرات ثقافية، أو ضغوطاً دولية، مما يفرض عليه تعديل سياساته أو إصلاح مؤسساته. ويساعد هذا الاقتراب الباحث على فهم مدى مرونة النظام واستجابته لهذه التحديات، وهل يستطيع الاستمرار والمحافظة على استقراره أم يتجه نحو الضعف والأزمة. ولذلك يعد أداة مهمة لتحليل التغيير السياسي والتطور المؤسسي.

الانتقادات الموجهة للاقترب النسقي

– مبالغة في الاستقرار : قد يميل هذا الاقتراب إلى التركيز على الاستقرار والتوازن دون النظر بشكل كافٍ إلى الصراعات والتوترات التي تحدث داخل الأنظمة السياسية. وبالتالي تصعب المقارنة بين الأنظمة السياسية من خلاله خصوصاً تلك المتغّيرات التي تأخذ العامل الحركي كالانتخابات والرأي العام وغيرها.

– إهمال الفاعلين الأفراد : بالتركيز على النظام كوحدة واحدة، قد يتجاهل هذا الاقتراب دور الأفراد أو الجماعات السياسية في تشكيل السياسات.

– الصعوبة في التطبيق العمل : يصعب أحيانًا تطبيق هذا الاقتراب بشكل عملي في دراسة أنظمة سياسية معقدة بسبب تشابك العلاقات والتفاعلات.

3-6 الاقتراب السلوكي (Behavioral Approach)

يركّز الاقتراب السلوكي على دراسة سلوك الأفراد والجماعات داخل النظام السياسي، بدلاً من الاكتفاء بتحليل المؤسسات أو القوانين، ويهتم هذا الاقتراب بفهم كيفية اتخاذ القرارات السياسية، وأنماط المشاركة الشعبية، وسلوك النخب والأحزاب، والآليات التي تؤثر

في التفاعل بين المواطنين والدولة، ويعتبر هذا الاقتراب أن النظام السياسي ليس مجرد هيكل مؤسساتي، بل شبكة ديناميكية من السلوكيات والتفاعلات السياسية.

ويتميّز الاقتراب السلوكي بمجموعة من الخصائص وهي على النحو التالي:

التركيز على الفاعلين السياسيين وسلوكهم ومواقفهم:

يتميّز الاقتراب السلوكي بتحويل الاهتمام من دراسة المؤسسات والنصوص القانونية إلى دراسة الأفراد والجماعات باعتبارهم العنصر الأساسي في الحياة السياسية. فهو يهتم بسلوك الناخب، والقائد السياسي، وعضو الحزب، والموظف الإداري، وجماعات الضغط، وكيفية اتخاذهم للقرارات وتفاعلهم مع الأحداث السياسية. كما يدرس مواقفهم واتجاهاتهم النفسية والفكرية، مثل الولاء السياسي، الثقة في السلطة، الانتماء الحزبي، أو العزوف عن المشاركة. ويرى هذا الاقتراب أن فهم السياسة يبدأ بفهم سلوك من يمارسونها ويتأثرون بها.

تحليل المشاركة السياسية، مثل التصويت، الاحتجاجات، والانخراط في الأحزاب أو المنظمات:

يركز الاقتراب السلوكي على دراسة أشكال المشاركة السياسية المختلفة التي يقوم بها المواطنون داخل المجتمع. فهو يبحث في أسباب مشاركة الأفراد في الانتخابات أو امتناعهم عنها، والعوامل التي تدفعهم إلى الانضمام للأحزاب السياسية أو النقابات أو الجمعيات المدنية. كما يهتم بدراسة الاحتجاجات والمظاهرات والحركات الاجتماعية باعتبارها وسائل للتعبير السياسي. ويسعى إلى تفسير أثر السن، والتعليم، والدخل، والانتماء الاجتماعي، والثقافة السياسية في مستوى المشاركة السياسية ونوعها.

استخدام مناهج كمية، مثل الاستبيانات والإحصاءات، لفهم الاتجاهات والتصرفات السياسية:

اعتمد الاقتراب السلوكي على أساليب علمية دقيقة تقوم على جمع البيانات وقياسها وتحليلها إحصائياً. ومن أبرز أدواته الاستبيانات، المقابلات، استطلاعات الرأي، وتحليل النتائج الانتخابية. ويُستخدم ذلك للكشف عن ميول المواطنين السياسية، ودرجة رضاهم عن الحكومة، واتجاهاتهم نحو القضايا العامة. وقد ساهم هذا التوجه في جعل علم السياسة أكثر قرباً من العلوم التجريبية، من خلال الاعتماد على الأرقام والبيانات بدلاً من الاكتفاء بالتأمل النظري.

محاولة التعميم واستنتاج قوانين ونماذج للسلوك السياسي يمكن تطبيقها عبر سياقات مختلفة:

يسعى الاقتراب السلوكي إلى اكتشاف أنماط متكررة في السلوك السياسي، تسمح بوضع تعميمات أو نماذج تفسيرية يمكن تطبيقها في مجتمعات متعددة. فمثلاً قد يلاحظ الباحث أن ارتفاع مستوى التعليم يزيد من المشاركة السياسية، أو أن الأزمات الاقتصادية تؤثر في اختيارات الناخبين. ومن خلال هذه الملاحظات يتم بناء نظريات تساعد على تفسير الظواهر السياسية والتنبؤ بها. غير أن هذه التعميمات تبقى نسبية، لأنها قد تختلف باختلاف الثقافات والظروف التاريخية والاجتماعية.

وكغيره من الاقترابات في هذا الحقل العلمي فقد وجهت له العديد من الانتقادات كان على رأسها:

يواجه صعوبة في تفسير البنى المؤسسية والسياسات الرسمية لأنها خارج نطاق التركيز على السلوك:

من أبرز الانتقادات الموجهة إلى الاقتراب السلوكي أنه ركّز بصورة كبيرة على الأفراد والجماعات وسلوكهم السياسي، مقابل إهمال دراسة المؤسسات السياسية الرسمية مثل البرلمان، الحكومة، القضاء، والأحزاب من حيث تنظيمها القانوني واختصاصاتها. فالسلوك السياسي لا يحدث في فراغ، بل يتأثر بقواعد دستورية وهياكل مؤسسية تحدد مجاله وحدوده. لذلك يُؤخذ على هذا الاقتراب أنه قدّم تفسيراً جزئياً للظواهر السياسية دون الاهتمام الكافي بالبنية المؤسسية التي تحتضن هذا السلوك وتوجهه.

قد يغفل التأثيرات التاريخية والثقافية على السلوك السياسي:

يرى منتقدو الاقتراب السلوكي أنه سعى إلى تفسير السلوك السياسي من خلال متغيرات قابلة للقياس، مثل السن، الدخل، التعليم، والانتماء الحزبي، لكنه لم يمنح الأهمية الكافية للعوامل التاريخية والثقافية. فالسلوك السياسي في كل مجتمع يتأثر بتجربته التاريخية، وبالقيم السائدة، وبالرموز الوطنية، وبالتقاليد الاجتماعية والدينية. ولذلك فإن تعميم نتائج الدراسات السلوكية بين المجتمعات قد يكون محدوداً، لأن لكل مجتمع خصوصياته الثقافية والتاريخية التي تؤثر في أفراده ومواقفهم السياسية.

الاعتماد الكثيف على البيانات الكمية قد يُهمل العمق النوعي والتحليلي لتفاعلات السلطة:

اعتمد الاقتراب السلوكي بدرجة كبيرة على الإحصاءات، الاستبيانات، واستطلاعات الرأي، وهو ما منحه طابعاً علمياً ومنهجياً. غير أن هذا التركيز على الأرقام والقياس قد يؤدي إلى إهمال الجوانب العميقة والمعقدة في الحياة السياسية، مثل طبيعة السلطة، الصراع بين النخب، آليات التأثير غير المعلنة، والرموز السياسية. فبعض الظواهر السياسية لا يمكن

فهمها فقط بالأرقام، بل تحتاج إلى تحليل نوعي يفسر المعاني والدوافع والسياقات المحيطة بها. ولهذا اعتبر البعض أن الاقتراب السلوكي قدّم فهماً جزئياً للواقع السياسي.

دوره في تصنيف الأنظمة السياسية المقارنة:

يسمح الاقتراب السلوكي بفهم كيف تختلف النظم السياسية ليس فقط شكليًا، بل في طريقة تفاعل المواطنين والسلطات مع بعضها، ويبرز مستويات المشاركة الشعبية والفعالية السياسية. من خلال دراسة السلوك، يمكن تصنيف النظم إلى ديمقراطيات عالية المشاركة مقابل أنظمة تسلطية ذات مشاركة محدودة، أو تحليل مدى استجابة النظم لاحتياجات المجتمع.

6-4 الاقتراب الوظيفي (Functional Approach)

يركّز الاقتراب الوظيفي على دراسة النظم السياسية من منظور الأدوار والوظائف التي تقوم بها الدولة لضمان استقرارها واستمرارها، فكل نظام سياسي يُنظر إليه على أنه يحقق وظائف محددة مثل التنظيم، الرقابة، صياغة السياسات، توزيع الموارد، وتأمين الأمن. ويهتم هذا الاقتراب بتحليل مدى قدرة المؤسسات على أداء مهامها بكفاءة، وكيفية تلبية حاجات المجتمع والسيطرة على الصراعات الداخلية.

ويتميّز بخصائص معينة تميّزه عن الاقترابات الأخرى تتمثل في:

دراسة الوظائف الأساسية للنظام السياسي بدل التركيز على شكل السلطة أو المؤسسات:

يتميّز الاقتراب الوظيفي في السياسة المقارنة بتحويل الاهتمام من الشكل الخارجي للمؤسسات السياسية إلى الوظائف التي تؤديها داخل النظام السياسي. فهو لا يكتفي بدراسة البرلمان أو الحكومة من حيث التسمية أو البنية القانونية، بل يهتم بما تقوم به هذه

المؤسسات من أدوار مثل صنع القرار، تنفيذ السياسات، تحقيق الاستقرار، أو تمثيل المواطنين. ويُعد هذا التوجه أكثر شمولاً لأنه يركز على الأداء الحقيقي للنظام بدل الاكتفاء بالمظاهر الشكلية.

تحليل العلاقة بين النظام وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

يرى الاقتراب الوظيفي أن النظام السياسي لا يعمل بمعزل عن محيطه، بل يتأثر باستمرار بالبيئة التي يوجد فيها. لذلك يهتم بدراسة تأثير العوامل الاجتماعية مثل التركيبة السكانية والقيم الثقافية، والعوامل الاقتصادية مثل التنمية والبطالة، والعوامل السياسية مثل الأحزاب والحركات الاجتماعية. كما يدرس في المقابل كيف يؤثر النظام السياسي في هذه البيئة من خلال القرارات والسياسات العامة. ومن ثمّ فإن فهم النظام السياسي يتطلب فهم التفاعل المتبادل بينه وبين محيطه.

تقييم فعالية النظام في حل المشاكل، إدارة الصراعات، وتنظيم المشاركة السياسية:

يهتم هذا الاقتراب بقياس مدى قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه الأساسية بكفاءة. فهو يبحث في مدى نجاحه في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، واحتواء النزاعات السياسية، والمحافظة على الاستقرار، وتنظيم مشاركة المواطنين في الحياة العامة من خلال الانتخابات أو الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني. فالنظام السياسي الناجح هو الذي يستطيع الاستجابة لمطالب المجتمع وتحويلها إلى سياسات فعالة.

استخدام أدوات منهجية لمقارنة قدرة النظم المختلفة على أداء الوظائف الأساسية:

يُوظّف الاقتراب الوظيفي أدوات علمية ومنهجية تسمح بالمقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة، سواء كانت ديمقراطية أو سلطوية، متقدمة أو نامية. ولا يركز فقط على الاختلاف في الهياكل، بل يقارن بينها من حيث قدرتها على تحقيق الشرعية، حفظ النظام، توزيع الموارد، إدارة الصراعات، وتلبية حاجات المواطنين. ويساعد ذلك الباحثين على فهم نقاط

القوة والضعف في كل نظام سياسي، واستخلاص نتائج عامة حول أداء النظم السياسية المختلفة.

وكغيره من اقترابات علم السياسة وجّهت له العديد من الانتقادات تتمثّل في:

قد يغفل دور الأفراد والفاعلين السياسيين، باعتبار التركيز على الوظائف الهيكلية:

من أبرز الانتقادات الموجهة إلى الاقتراب الوظيفي أنه يركّز بدرجة كبيرة على المؤسسات السياسية ووظائفها داخل النظام، مثل صنع القرار أو حفظ الاستقرار، في مقابل تقليل أهمية دور الأفراد والفاعلين السياسيين. فالقادة السياسيون، الأحزاب، جماعات الضغط، والحركات الاجتماعية قد يكون لهم تأثير حاسم في توجيه السياسات وتغيير مسار النظام السياسي، وهو ما لا يظهر بوضوح في التحليل الوظيفي. لذلك يُؤخذ عليه أنه قد يبالغ في التركيز على البنية ويُهمِل الفعل السياسي البشري.

يصعب تحديد حدود بعض الوظائف، خصوصًا في المجتمعات المتغيرة أو المعقدة:

يواجه الاقتراب الوظيفي صعوبة في تحديد وظائف دقيقة وثابتة لكل مؤسسة أو نظام سياسي، خاصة في المجتمعات الحديثة التي تتسم بالتعقيد والتغيّر المستمر. فقد تقوم المؤسسة الواحدة بعدة وظائف في الوقت نفسه، كما قد تتقاسم عدة مؤسسات الوظيفة نفسها. إضافة إلى ذلك، فإن التحولات السياسية والاجتماعية السريعة تجعل الوظائف تتغير باستمرار، مما يصعّب عملية التصنيف والتحليل المقارن. ولهذا يرى البعض أن هذا الاقتراب يواجه حدوداً منهجية في الواقع العملي.

يمكن أن يؤدي التركيز على الأداء إلى إغفال القيم الديمقراطية أو الحقوق الفردية، حيث يكون الهدف الكفاءة وليس العدالة أو الحرية:

من الانتقادات الأساسية أيضاً أن الاقتراب الوظيفي يهتم بمدى قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه وتحقيق الاستقرار وحل المشكلات، لكنه قد لا يهتم بالقدر نفسه بالقيم السياسية والأخلاقية مثل الحرية، العدالة، المساواة، واحترام حقوق الإنسان. فقد يبدو نظام سياسي ما فعّالاً من حيث الأداء والكفاءة، لكنه في الواقع يفتقر إلى الديمقراطية أو يقيد الحريات العامة. لذلك يُنتقد هذا الاقتراب لأنه قد يقدّم تقييماً تقنياً للنظام السياسي دون مراعاة البعد القيمي والإنساني.

وعلى العموم مثّل الاقتراب الوظيفي أداة تحليلية مهمة لدى الباحثين والمنشغلين بحقل علم السياسة والسياسة المقارنة بالخصوص، كونه يساعد في تحليل الأنظمة وتصنيفها بحسب قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، مثل صنع القرار، إدارة النزاعات، أو توزيع الموارد. وبالتالي، يمكن التمييز بين الأنظمة المستقرة والفاعلة، مقابل الأنظمة الضعيفة أو غير الفعالة، بغض النظر عن شكل الحكم أو نوع السلطة.

الخلاصة

الاقتراب النسقي في السياسات المقارنة يوفر إطارًا نظريًا قويًا لفهم كيفية عمل الأنظمة السياسية وكيفية تفاعلها مع البيئة المحيطة. بتركيزه على المدخلات، المخرجات، والتغذية الراجعة، يساعد هذا المنهج في تحليل كيفية تعامل الأنظمة السياسية مع التغيرات والتحديات للحفاظ على استقرارها واستمراريتها. ومع ذلك، يجب استخدامه بحذر إلى جانب مناهج أخرى لتغطية الجوانب المختلفة من الحياة السياسية.

6-3 الحكومات المقارنة

الحكومات المقارنة هي أحد فروع العلوم السياسية التي تهتم بدراسة وتحليل الأنظمة السياسية المختلفة، بما في ذلك الهياكل الحكومية، المؤسسات، العمليات السياسية، والسياسات العامة. يهدف هذا المجال إلى مقارنة الأنظمة السياسية بين الدول لاستخلاص

الأنماط المشتركة، فهم الاختلافات، والتنبؤ بكيفية تطور الأنظمة السياسية المختلفة. إليك شرحًا لمفهوم الحكومات المقارنة في العلوم السياسية:

1/ تعريف الحكومات المقارنة

الحكومات المقارنة هي دراسة النظم السياسية المختلفة بهدف تحليل كيفية عمل الحكومات، كيفية توزيع السلطة، وكيف يتم اتخاذ القرارات السياسية. المقارنات تشمل تحليل الأنظمة الديمقراطية، الشمولية، السلطوية، وغيرها من الأنظمة السياسية لفهم كيف تؤثر الاختلافات في الهياكل السياسية على نتائج السياسات العامة والممارسات السياسية.

2/ أهداف دراسة الحكومات المقارنة

تتعدّد الغايات من دراسة الحكومات المقارنة على النحو التّالي:

فهم تنوع الأنظمة السياسية :

تهدف دراسة الحكومات المقارنة إلى توضيح أنظمة الحكم المختلفة عبر العالم، وكيف تُنظَّم السلطة داخل كل دولة. فهي لا تفترض وجود نموذج واحد للحكم، بل تنطلق من فكرة التعدد والتنوع.

ومن خلال المقارنة بين الأنظمة السياسية، يمكن فهم الفروق بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام المختلط (الشبه الرئاسي) من حيث توزيع السلطات، العلاقة بين الحكومة والبرلمان، وآليات اتخاذ القرار السياسي. كما تساعد هذه المقارنة على إدراك كيف تؤثر طبيعة النظام في طريقة ممارسة السلطة داخل الدولة.

تحليل النتائج السياسية :

تركز الحكومات المقارنة على دراسة آثار البنى السياسية المختلفة على حياة المجتمع والدولة. فهي لا تهتم فقط بشكل النظام، بل بنتائجه العملية.

ومن أهم هذه النتائج نجد ما يلي:

- **جودة الحوكمة** : أي مدى كفاءة الإدارة العامة وقدرتها على تقديم الخدمات.
- **الأداء الاقتصادي**: حيث يمكن أن يؤثر النظام السياسي في النمو الاقتصادي، الاستثمار، وتوزيع الموارد.
- **الحقوق والحريات** : إذ تختلف درجة حماية الحريات الفردية من نظام إلى آخر.
- **الاستقرار السياسي**: فبعض الأنظمة توفر استقراراً أكبر من غيرها حسب طبيعة مؤسساتها وآلياتها.

البحث عن الأنماط والتوجهات :

وذلك من خلال مقارنة عدد كبير من الأنظمة السياسية عبر فترات زمنية مختلفة، تسعى الحكومات المقارنة إلى اكتشاف أنماط متكررة في السلوك السياسي.

فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة أن بعض الأنظمة تميل إلى الاستقرار عند توفر مؤسسات قوية، أو أن التعددية الحزبية تؤدي في بعض الحالات إلى تحسين التمثيل السياسي. كما يمكن تتبع التوجهات طويلة المدى مثل تطور الديمقراطية، أو التحول من أنظمة سلطوية إلى أنظمة أكثر انفتاحاً.

تطوير نماذج سياسية جديدة :

من الأهداف المهمة أيضاً الاستفادة من التجارب الدولية المختلفة من أجل تحسين أداء الحكومات. فدراسة النجاحات والإخفاقات في الدول الأخرى تسمح باستخلاص دروس يمكن تطبيقها محلياً.

وبناءً على ذلك، يتم تطوير نماذج سياسية وإدارية جديدة تقوم على الدمج بين أفضل الممارسات في مجالات الحكم، مثل تحسين الإدارة العمومية، تعزيز الشفافية، أو تطوير آليات المشاركة السياسية.

3/ الأساليب المستخدمة في الحكومات المقارنة

يرتكز الباحثون في حقل الحكومات المقارنة على العديد من المنهجيات والتي يأتي في مقدّمتها:

الدراسة النوعية :

تقوم الدراسة النوعية على التحليل العميق والمتعمق لحالات سياسية محددة، سواء كانت دولة واحدة (كوحدة للتحليل) أو عدد محدود من الدول، بهدف فهم طبيعة النظام السياسي من الداخل.

ويعتمد هذا الأسلوب على وصف وتحليل المؤسسات السياسية مثل الحكومة، البرلمان، والأحزاب، إضافة إلى دراسة العلاقات بين الفاعلين السياسيين، وكيفية اتخاذ القرار السياسي داخل الدولة. كما يهتم بالسياق التاريخي والثقافي والاجتماعي الذي يحيط بالنظام السياسي، مما يساعد على تفسير خصوصيات كل حالة. ويُعتبر هذا الأسلوب مناسباً عندما يكون الهدف هو الفهم التفصيلي والمعمق أكثر من التعميم أو المقارنة الواسعة.

الدراسة الكمية :

تعتمد الدراسة الكمية على استخدام البيانات الرقمية والإحصاءات من أجل تحليل الظواهر السياسية بشكل علمي ومنظم. فهي لا تركز على الوصف فقط، بل على القياس والتفسير الإحصائي للعلاقات بين المتغيرات السياسية.

ومن أمثلتها دراسة العلاقة بين مستوى الديمقراطية والنمو الاقتصادي، أو الاستقرار السياسي ومعدلات التنمية، أو نسبة المشاركة السياسية ومستوى التعليم.. الخ، ويتم جمع البيانات من خلال استطلاعات الرأي، الإحصاءات الرسمية، والمؤشرات الدولية، ثم تحليلها باستخدام أدوات إحصائية لاستخلاص نتائج عامة يمكن تطبيقها على أكثر من حالة. بحيث ويتميز هذا الأسلوب بقدرته على الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، لكنه قد يُهمل أحياناً الجوانب النوعية العميقة.

الدراسات المقارنة :

يُعد أسلوب المقارنة هو جوهر دراسة الحكومات المقارنة، حيث يتم وضع نظامين أو أكثر جنباً إلى جنب من أجل تحليل أوجه التشابه والاختلاف بينهما. وتتم المقارنة بعدة طرق، منها:

- **المقارنة بين أنظمة مختلفة** : مثل مقارنة النظام الديمقراطي في بعض الدول بالنظام السلطوي في دول أخرى، لفهم كيف يؤثر شكل النظام في الحريات والاستقرار.
- **المقارنة بين أنظمة متشابهة** : مثل مقارنة ديمقراطيات مختلفة في دول متعددة، لكنها تعمل في سياقات تاريخية أو اقتصادية مختلفة، مما يساعد على فهم أثر البيئة على أداء النظام .

ويهدف هذا الأسلوب إلى استخراج أنماط عامة وتفسير الفروقات السياسية، وليس مجرد وصف الحالات بشكل منفصل.

خاتمة:

بعد استعراض وتحليل الأنظمة السياسية المختلفة من خلال المقارنة بين عدد من النماذج البارزة على الساحة العالمية، يتضح أن كل نظام سياسي يمتلك خصائص فريدة تعكس تاريخه وثقافته وسياقه الاجتماعي والاقتصادي. ورغم وجود أوجه تشابه بين بعض الأنظمة، فإن الاختلافات العميقة في كيفية توزيع السلطة واتخاذ القرارات تظل مؤثرة بشكل كبير على طبيعة الحكم في كل دولة.

تؤكد الدراسة على أن الأنظمة الديمقراطية، رغم التحديات التي تواجهها، تظل الأكثر قدرة على تلبية تطلعات الشعوب فيما يتعلق بالحريات والحقوق الأساسية. وفي المقابل، ورغم ما قد يحققه النظام السلطوي أو الهجين من استقرار مؤقت، إلا أن غياب المشاركة الشعبية الحقيقية عادةً ما يؤدي إلى اضطرابات وعدم استقرار على المدى البعيد.

علاوة على ذلك، تُظهر المقارنة أن نجاح أي نظام سياسي لا يعتمد فقط على الهيكل المؤسسي، بل يتطلب أيضًا وجود بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية تدعمه. إذ أن الثقافة السياسية ومدى وعي المواطنين، إلى جانب وجود مؤسسات قوية ومستقلة، تلعب دورًا حاسمًا في مدى استقرار وفعالية الأنظمة السياسية.

في الختام، فإن فهم الأنظمة السياسية من منظور مقارن يُساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة الدول على تحسين أدائها السياسي وتحقيق التنمية المستدامة. كما أن المقارنات تفتح الباب أمام الباحثين وصناع القرار للتعلم من تجارب الآخرين وتطبيق ما يتناسب مع ظروفهم المحلية. ويبقى تطوير الأنظمة السياسية وتحقيق الحوكمة الرشيدة هدفًا دائمًا يجب السعي لتحقيقه لضمان مستقبل أفضل للشعوب في جميع أنحاء العالم.

مكتبة الكلية
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
نائب رئيس قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

-الحسين أحمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

-الخزرجي محمد تامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

-الجوجو حسن عبد الله، الأنظمة السياسية المعاصرة -دراسة مقارنة-، ليبيا: المؤسّسة العالمية للطباعة والنشر، 1996.

-الطبيب زايد مولود، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007.

-الكاظم صالح جواد والعاني علي غالب، الأنظمة السياسية، العراق: جامعة بغداد، 1990.

-أرنت حنة، النظام الشمولي آليات التحكم في السّلطة والمجتمع، تر: نادرة السنوسي، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2019.

-بوتومور، الصفوة والمجتمع(دراسة في علم الاجتماع السياسي)، تر: محمد الجوهري وآخرون،الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

-بوروني زكرياء، "النّخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي _دراسة حالة الجزائر_"، رسالة ماجستير،جامعة منتوري(قسنطينة)،2009-2010.

-دال روبرت، منهجية التحليل السياسي الحديث، ترجمة أبو زيد علا، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

-هانتجتون صامويل، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علّوب، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1993.

-حمّور آسية، مطبوعة في مقياس السياسة المقارنة، مقدّمة لطلبة السّنة الثالثة ليسانس تخصّص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2020-2021.

-ناصر مهنا محمد، في النظام الدستوري والسياسي، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

-شباح فتاح، تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السّلطات – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.

-شلبي محمد، منهجية التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، بدون دار نشر، 1997.

-عارف نصر محمد، ابستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي_النظرية_المنهج)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، 2002.

-سرير أمينة عبد الله، مطبوعة في مقياس منهجية البحث العلمي، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021-2022.

-سالمي عائشة ، دور وتـــأثير النـخب فـي المـرحلة الانتقـالية: مصر أنموذجا (2011-2018)، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021.

يحياوي هادية، مدخل لعلم السياسة، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، 2015.

باللغة الأجنبية:

-David F. J. Campbell, The Basic Concept For The Democracy Ranking of The Quality of Democracy, Democracy Ranking, Vienna, 2008.

-Alan Draper and Ansil Ramsay, The Good Society : An Introduction To Comparative Politics, USA: Pearson Education Limited, 2014.

-Vidya Bhushan, Comparative Politics, India : Atlantic Publisher and Distributors, 2006.

John Higley,Elite theory in political sociology, University of Texas at Austin.

-David Easton, an approach to the analysis of political systems, Vol9, N03, 1957.